

شركة المركز الطبي الكويتي القابضة

شركة مساهمة كويتية مقفلة

نشرة اكتتاب خاص في أسهم زيادة رأس المال
لمساهمي شركة المركز الطبي الكويتي القابضة ش.م.ك.م.

والبالغ عددها 300,000,000 سهم وبسعر طرح 100 فلسا (مئة فلسا
كويتياً) للسهم الواحد

فترة الاكتتاب
من 2023/02/28 إلى 2023/03/14

KAMCO
INVEST

مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب
شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.

شركة المركز الطبي الكويتي القابضة هي شركة مساهمة كويتية مغلقة تأسست بتاريخ 28 يونيو 1989 وهي مسجلة بالسجل التجاري تحت رقم 41034، ورأس مالها المصرح به هو 32,100,000 دينار كويتي، ورأس مالها المصدر والمدفوع قبل الزيادة هو 2,100,000 دينار كويتي (ويشار إليها فيما بعد بـ "الشركة المصدرة" أو "الشركة").

تحتوي نشرة الاكتتاب الخاص هذه على المعلومات الخاصة بالأسهم العادية المزعم إصدارها من قبل الشركة المصدرة والبالغ عددها 300,000,000 سهم وبسعر طرح 100 فلسا (مئة فلسا كويتيا) للسهم الواحد يمثل القيمة الاسمية للسهم (ويشار إليها فيما بعد بـ "الأسهم" أو "أسهم الإصدار" أو "أسهم الطرح") وبقيمة إسمية إجمالية قدرها 30,000,000 د.ك (ثلاثون مليون دينار كويتي) وبقيمة إجمالية بدون إضافة علاوة إصدار.

يكون للمساهمين المسجلين (ويشار إليهم فيما بعد بـ "المساهمين المؤهلين" أو "المكتتبين"، حسبما يتطلب سياق النص) المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (ويشار إليها فيما بعد بـ "وكيل المقاصة والإيداع") في يوم العمل السابق على تاريخ بدء الاكتتاب بتاريخ 2023/02/27 (ويشار إليه فيما بعد بـ "تاريخ السجل" أو "يوم الاستحقاق")، حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم (ويشار إليه فيما بعد بـ "حق الأولوية").

تمت الموافقة على إصدار الأسهم بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصدرة الصادر بتاريخ 2022/10/23 والمنشور في جريدة الكويت اليوم في العدد 1612 بتاريخ 2022/12/4 والمؤشر به بالسجل التجاري للشركة المصدرة لدى وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2022/12/11. كما حصلت الشركة المصدرة على موافقة هيئة أسواق المال بدولة الكويت على هذه النشرة بتاريخ 2023/01/12.

يبدأ الاكتتاب بداية من تاريخ 2023/02/28 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب) وينتهي في نهاية يوم 2023/03/14 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب)، وإذا تم تغطية كامل الإكتتاب من جميع المساهمين المؤهلين قبل ذلك التاريخ، فيحق للشركة المصدرة عندئذ وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد للنهاية. وفي جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب جميع أسهم الإصدار فيجوز لمجلس إدارة الشركة المصدرة تمديد فترة الاكتتاب لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل بحيث لا تزيد مدة الاكتتاب الأصلية وتمديداتها في مجموعها عن ثلاثة أشهر وشريطة الحصول على موافقة هيئة أسواق المال.

لأغراض هذه النشرة، يقصد بمصطلح "يوم عمل"، اليوم الذي تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها العامة في دولة الكويت (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وأيام العطلات الرسمية.

لا تعتبر هذه النشرة عرضاً للبيع أو استقطاباً لأي عرض لشراء أوراق مالية في أي نظام قانوني لا يسمح فيه بالطرح أو البيع. كما يجب أن يعتمد اكتتاب المستثمرين في أي من الأوراق المالية المشار إليها في هذه الوثيقة على أساس المعلومات الواردة في هذه النشرة دون غيرها.

تنبيه

نصم بأن تستشير شخصاً فرخاً له طبقاً للقانون ومتخصصاً في تقديم المشورة حول محتويات هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاكتتاب.

تم الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على هذه النشرة بتاريخ 2023/01/12 وقد تم إعداد هذه النشرة وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما. ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة المصدرة والأشخاص الواردة أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (الأشخاص المسؤولين عن نشرة الاكتتاب)، مجتمعين ومنفردين، المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بالشركة المصدرة والأسهم، كما يؤكدون على أنه، على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، ليس هنالك ثمة حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة.

كما ويقر مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب بتحملهم المسؤولية في حال عدم صحة البيانات التي تضمنتها نشرة الاكتتاب الخاص وبأن نشرة الاكتتاب الخاص على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، لم تغفل أي معلومات جوهرية، وقد تم إعدادها وفقاً للمعلومات والبيانات التي تتطابق مع الواقع. ويقر مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب بأنه تم استيفاء المتطلبات والإجراءات اللازمة وتقديم كافة المستندات المطلوبة في نشرة الاكتتاب وفقاً لقانون الهيئة ولائحته التنفيذية.

ويقر المستشار القانوني للشركة المصدرة بأنه تمت مراجعة نشرة الاكتتاب الخاص والمستندات ذات الصلة بها والتي زودتهم بها الشركة المصدرة، وأنه على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، فإن نشرة الاكتتاب تستوفي المتطلبات القانونية ذات الصلة وبأن الشركة المصدرة قد استوفت الموافقات اللازمة التي تجعل التزام الشركة المصدرة صحيحاً وناظراً.

كما لا تتحمل هيئة أسواق المال أي مسؤولية تتعلق بمحتويات هذه النشرة، ولا تضمن دقتها أو تمامها، كما تخلي نفسها بشكل واضح وصريح من أي مسؤولية أياً كان نوعها بسبب أي خسارة يمكن أن تنشأ أو تحدث بسبب الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة ولن تكون طرفاً في أي دعوى خاصة بالأضرار الناشئة عن هذه النشرة. حررت هذه النشرة بتاريخ _____

مدير الإصدار ووكيل الإكتتاب

الشركة المصدرة

KAMCO
INVEST

KMCH
شركة المركز الطبي الكويتي القابضة - ك.م.ح.ك.
Kuwait Medical Center Holding Co. k.s.c.c.

إقرار المسؤولية


الأشخاص المسؤولون عن نشرة الاكتتاب الخاص

تم إعداد هذه النشرة من قبل:

الاسم:	الصفة:	العنوان:
جراح وليد الناصر	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	شركة المركز الطبي الكويتي القابضة ش.م.ك.م.

يتحمل كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة المُصدرة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة مسؤولية المعلومات الواردة في هذه النشرة. وعلى حد علم واعتقاد أعضاء مجلس الإدارة الذين بذلوا العناية الواجبة في الحدود المعقولة وقاموا بإجراء فحص كامل وتفصيلي نافي للجهالة للتحقق من صحة المعلومات، فإن المعلومات الواردة في هذه النشرة (أ) هي كاملة ودقيقة وصحيحة، و(ب) قد تم الإفصاح للمستثمرين عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والمصدر من أجل اتخاذ قرار بشأن الاكتتاب في الأوراق المالية من عدمه، وأنه (ج) قد تم الامتثال لكافة الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما ولقانون الشركات رقم السنة 2016 ولائحته التنفيذية.

عن مجلس إدارة الشركة المصدرة:

الاسم:	الوظيفة:	التوقيع:
جراح وليد الناصر	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	

تأكيدات وتنبيهات الشركة المصدرة

تتضمن نشرة الاكتتاب الخاص هذه معلومات تتعلق بشركة المركز الطبي الكويتي القابضة شركة مساهمة كويتية مغلقة وبشروط وأحكام طرح الأسهم المصدرة. لم تصرح الشركة المصدرة لأي من الغير بتقديم أي بيان أو معلومات أو تعهدات فيما يتعلق بالشركة المصدرة أو بالأسهم باستثناء تلك التي وردت في هذه النشرة أو ما تم اعتماده من قبل الشركة المصدرة لهذا الغرض. ويتعين عدم الاعتماد على مثل تلك البيانات أو المعلومات أو التعهدات الصادرة عن الغير والافتراض بأن الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب المبينة أسماؤهم على غلاف هذه النشرة قد أقروا بتلك البيانات والمعلومات والتعهدات.

في حين أن الشركة المصدرة قد قامت بإجراء كافة الاستفسارات في الحدود المعقولة فيما يتعلق بدقة المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب الخاص هذه كما هي في تاريخ هذه النشرة، فإن بعض المعلومات العامة التي تضمنتها نشرة الاكتتاب أخذت من مصادر خارجية. بالرغم من أنه ليس لدى أي من الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب، وكذلك مستشاريهم أي سبب يدفعهم للاعتقاد بعدم دقة تلك المعلومات، إلا أنه لم يتم التحقق من تلك المعلومات العامة بشكل مستقل، وبالتالي فإن هذه النشرة لا تتضمن أي تعهد فيما يتعلق بدقة تلك المعلومات العامة أو بأكملها.

إن المعلومات المبينة في نشرة الاكتتاب هذه وكما هي واردة في تاريخ هذه النشرة قابلة للتعديل. وعلى وجه الخصوص، فإن الوضع المالي الفعلي للشركة المصدرة وكذلك قيمة الأسهم قد تتأثر سلبياً بفعل التطورات المستقبلية بشأن عوامل التضخم، أو تكاليف التمويل، أو الضرائب، أو أية عوامل اقتصادية، أو سياسية أخرى، أو أية عوامل أخرى خارجة عن إرادة الشركة المصدرة. لا يجوز بأي شكل من الأشكال تفسير أو الاعتماد على أن تسليم نشرة الاكتتاب الماثلة، أو أي تصريح شفهي، أو خطي، أو مطبوع يتعلق بالأسهم، على أنه وعد أو تعهد بتحقيق أية أرباح أو نتائج أو أحداث مستقبلية. ولا يجوز بأي حال اعتبار المعلومات الواردة في هذه النشرة والتي تتعلق بالشركة المصدرة أو فيما يتعلق بإصدار الأسهم صحيحة في أي وقت لاحق لتاريخ هذه النشرة. ولن يكون مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب ملزمين بمراجعة الوضع المالي أو شؤون الشركة المصدرة أو تقديم المشورة لأي مستثمر في الأسهم بشأن أي معلومات تصل إلى علمهم بشأن ما ذكر أو بعدم حدوث تغيير في الوضع المالي أو شؤون أي طرف ورد اسمه في هذه النشرة بعد تاريخها.

لا يجوز اعتبار أو تفسير نشرة الاكتتاب الماثلة على أنها توصية من جانب الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب أو أي من مستشاريهم أو التابعين لهم للاكتتاب في الأسهم. كما إن المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب ذات طبيعة عامة، وقد تم إعدادها دون أن يؤخذ في الاعتبار أي أهداف استثمارية أو موقف مالي أو احتياجات استثمارية معينة لأي مستثمر محتمل. لا يقصد من هذه النشرة أو أي معلومات أخرى واردة فيها فيما يتعلق بإصدار الأسهم أن توفر أساساً لمنح تسهيلات ائتمانية أو القيام بأي عمليات تمويل أخرى. يتحمل كل من يتسلم نشرة الاكتتاب (وقبل اتخاذ أي قرار استثماري) مسؤولية الحصول بمعرفته على استشارة مهنية مستقلة من شخص مرخص له من قبل هيئة أسواق المال فيما يتعلق بالشركة المصدرة أو الأسهم، وكذلك يتحمل مسؤولية القيام بتقييمه الخاص المستقل للشركة المصدرة والأسهم وللمعلومات والافتراضات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه والاستعانة بتلك الاستشارة والتحليل والتوقعات عندما يترتب ضرورة لذلك لاتخاذ أي قرار استثماري. ولا يجوز للمستثمرين المحتملين تفسير محتويات هذه النشرة على أنها تمثل استشارة ضريبية أو استثمارية أو قانونية. وقبل الاكتتاب في أية أسهم، يتعين على كل مستثمر محتمل الرجوع إلى مستشار استثمار مرخص له من هيئة أسواق المال طلباً لمشورته، بالإضافة إلى مستشاريه القانونيين والضريبيين ومستشاري الأعمال لتحديد ملائمة وتبعات الاستثمار في الأسهم بالنسبة لذلك المستثمر والتوصل إلى تقييم مستقل لذلك الاستثمار. ويتمثل الغرض الوحيد من هذه النشرة بتقديم معلومات أساسية عن الشركة المصدرة لمساعدة كل من توجه إليهم هذه النشرة في إجراء تقييم مستقل للأسهم.

لا تشكل هذه النشرة أو أي معلومات أخرى مقدمة فيما يتعلق بإصدار الأسهم عرضاً أو دعوة من قبل أو نيابة عن الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب لأي شخص للاكتتاب في الأسهم.

إن توزيع هذه النشرة وعرض أو الاكتتاب في الأسهم محظور في بعض الأنظمة القانونية خارج دولة الكويت. ويتعين على الأشخاص الذين تصل إليهم هذه النشرة التعرف على تلك القيود ومراجعتها وذلك تلبية لشروط الاكتتاب الواردة بهذه النشرة من قبل الشركة المصدرة ومدير الإصدار ووكيل الاكتتاب.

قد لا تكون الأسهم استثماراً ملائماً لجميع المساهمين والمستثمرين. لذا يتعين على كل مستثمر محتمل في الأسهم أن يحدد ملائمة ذلك الاستثمار، وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مستثمر محتمل القيام بما يلي:

1. أن يكون لديه معرفة وخبرة كافية للقيام بتقييم فُجدي للأسهم ومخاطر الاستثمار في الأسهم، والمعلومات الواردة في هذه النشرة.
2. أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها، وذلك لتقييم أي استثمار في الأسهم في سياق وضعه المالي الخاص، وكذلك تقييم تأثير الأسهم على محافظته الاستثمارية بصفة عامة.
3. أن يكون لديه الموارد المالية والسيولة الكافية لتحمل كافة مخاطر الاستثمار في الأسهم.
4. أن يكون لديه فهم تام بشروط الأسهم، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في الأسواق المالية ذات صلة.
5. أن يكون قادراً (سواء بمفرده أو بمساعدة مستشار استثمار) على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

لا يقصد ولا يفسر بأي محتوى من محتويات هذه النشرة أو أي معلومة تم الإبلاغ بها من قبل الشركة المصدرة على أنه مشورة بشأن شراء أو الاكتتاب في الأسهم (أو معدل ربحية السهم). وإذا كان لديك أي شك حول محتويات هذه النشرة، ينبغي عليك استشارة مستشار استثمار مرخص له. ويجب التذكر بأن قيمة الأسهم قد تنخفض أو ترتفع على حد سواء.

لم يتم تحويل أي شخص لإعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات فيما يتعلق بطرح الأسهم غير الأشخاص المذكورين في هذه النشرة، وفي حالة تقديم تلك المعلومات أو التعهدات، فإنه يجب عدم الاعتماد عليها واعتبارها على أنها معتمدة من قبل مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب أو الشركة المصدرة. ولا يجوز أن يؤدي أي توزيع لهذه النشرة الخاصة، أو طرح للأسهم، أو أي عملية بيع، أو تقديم للأسهم تتم بموجبها بأي حال من الأحوال إلى تكوين انطباع ضمني بأنه لم يحدث هناك أي تغيير، أو أي حدث يحتمل بشكل معقول أن يتضمن أي تغيير في أوضاع الشركة المصدرة، منذ تاريخ هذه النشرة.

قد تم مراجعة المعلومات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 من قبل مدققي حسابات الشركة المصدرة وتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة المصدرة وفقاً لما تطلبه اللوائح واجبة التطبيق. وبخلاف ذلك، فإن المعلومات المالية الواردة في هذه النشرة لأية فترة تنتهي بعد تاريخ 31 ديسمبر 2021 حيث لم تخضع للتدقيق. كما تم مراجعة المعلومات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022 من قبل مدقق حسابات الشركة المصدرة وتم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الشركة المصدرة بتاريخ 12 ديسمبر 2022. وبخلاف ذلك، فإن المعلومات المالية الواردة في هذه النشرة لأية فترة تنتهي بعد تاريخ 30 سبتمبر 2022 لم تخضع للمراجعة أو التدقيق.

لقد تم تعديل وتدوير بعض الأرقام والنسب المئوية المشار إليها في هذه النشرة. وعليه فإن الأرقام المدرجة في نفس الفئة في الجداول المذكورة في النشرة قد تتغير بشكل طفيف بين جدول وآخر، كما أن مجموع الأرقام المذكورة في بعض الجداول لا تمثل المجموع الحسابي الفعلي للأرقام الواردة في ذلك الجدول.

جميع الإشارات إلى "دينار كويتي" في نشرة الاكتتاب هذه تعني الدينار الكويتي، العملة الرسمية لدولة الكويت.

إن بعض البيانات التي وردت في نشرة الاكتتاب هذه قد تشير إلى نظرة مستقبلية تطلعيه. وتتضمن البيانات المستقبلية بيانات تتعلق بخطة الشركة المصدرة وأهدافها وأغراضها واستراتيجياتها وعملياتها المستقبلية وأدائها المستقبلي، وكذلك الافتراضات التي تنطوي عليها تلك البيانات المستقبلية. بصفة عامة، تشير الكلمات التالية في هذه النشرة: "يتوقع" و"يقدر" و"يرى" و"ينوي" و"يخطط" و"يعتقد" و"يهدف" و"يسعى" و"قد" و"سوف" و"يجب" وكذلك أية تعابير مشابهة، إلى البيانات المستقبلية. وقد بنت الشركة المصدرة هذه البيانات المستقبلية على الرؤية الحالية لإدارتها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأداء المالي المستقبلي. وعلى الرغم من أن الشركة المصدرة ترى أن التوقعات والتقديرات والتنبؤات التي تعكسها البيانات المستقبلية للشركة المصدرة، تعتبر معقولة كما هي في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، إلا أنه في حال تحقق واحد أو أكثر من المخاطر أو ثبوت عدم جدية التوقعات المشار إليها، بما في ذلك تلك المخاطر وحالات ثبوت عدم جدية التوقعات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه، أو في حالة ثبوت عدم اكتمال أو صحة أي من الافتراضات الأساسية للشركة المصدرة، فإن النتائج الفعلية لعمليات الشركة المصدرة قد تختلف عما هو متوقع أو مقدر أو متنبأ به. إن دلالات تلك البيانات المستقبلية تنحصر بتاريخ نشرة الاكتتاب هذه. مع عدم الإخلال بأية متطلبات أو شروط منصوص عليها بموجب القوانين واللوائح واجبة التطبيق، فإن الشركة المصدرة تخلي مسؤوليتها بشكل صريح إزاء أي التزام أو تعهد بتوزيع أي تحديثات أو مراجعة لأي من البيانات المستقبلية الواردة في نشرة الاكتتاب هذه بعد تاريخ هذه النشرة ليعكس أي تغيير في التوقعات الخاصة بتلك البيانات، أو أي تغيير في الأحداث أو الظروف أو الأوضاع التي بنيت عليها تلك البيانات المستقبلية المتوقعة.

فهرس المحتويات

3	إقرار المسئولية
4	تأكيدات وتنبيهات الشركة المصدرة
6	فهرس المحتويات
7	موجز أحكام الإصدار الرئيسية
11	البيانات المتعلقة بأسهم الطرح
13	أحكام وشروط وتعليمات الاكتتاب
17	الغرض من الإصدار واستخدامات حصيلة الإصدار
18	وصف أعمال الشركة المصدرة
19	نبذة عن أعمال الشركة المصدرة
21	الاستراتيجية وخطة العمل
22	إدارة المخاطر
25	إدارة الشركة
28	الهيكل التنظيمي
29	هيكل رأس المال والاقتراض
30	توزيع الأرباح من قبل الشركة المُصدرة
31	معلومات مالية مختارة
38	إصدارات الاوراق المالية السابقة من قبل الشركة المُصدرة
39	القضايا المؤثرة
40	العقود الرئيسية
41	عوامل المخاطر
47	الضرائب
48	معلومات عامة
49	عقد التأسيس والنظام الأساسي
50	البيانات المالية

موجز أحكام الإصدار الرئيسية

يجب قراءة الموجز التالي كمقدمة للمعلومات التفصيلية الإضافية التي تظهر في أي جزء آخر في هذه النشرة والتي يخضع لها هذا الموجز. لا يشتمل هذا الموجز على جميع المعلومات التي يتعين على المساهمين والمستثمرين المحتملين دراستها قبل اتخاذ قرار الاكتتاب في الأسهم حيث لا يمثل معلومات مكتملة. وبناء على ذلك، ينبغي أن يستند أي قرار لأي مكتب محتمل في الأسهم على دراسة هذه النشرة بالكامل وليس جزء فقط منها.

تحمل المصطلحات المكتوبة بخط مميز - وغير المعرفة - على وجه التحديد في هذا الموجز، المعاني المبينة لها في "شروط وأحكام الإصدار".

الشركة المصدرة	شركة المركز الطبي الكويتي القابضة ش.م.ك.م.
عنوان الشركة المصدرة	عنوان الشركة المصدرة المسجل هو في حولي - شارع ابن خلدون - قطعة 2 - قسيمة 01701، الدور 3، الوحدة 9، دولة الكويت.
تاريخ التأسيس	28 يونيو 1989
رأس المال المصرح به	32,100,000 دينار كويتي (اثنان وثلاثون مليون ومائة الف دينار كويتي)
رأس المال المصدر والمدفوع قبل زيادة رأس المال	2,100,000 د.ك. (اثنان مليون ومئة ألف دينار كويتي) مدفوعة بالكامل.
القيمة الاسمية لزيادة رأس المال	30,000,000 د.ك. (ثلاثين مليون دينار كويتي)
قيمة علاوة الإصدار	لا يوجد
القيمة الإجمالية لأسهم الإصدار	30,000,000 د.ك. (ثلاثين مليون دينار كويتي)
رأس المال المصدر والمدفوع بعد زيادة رأس المال	32,100,000 د.ك. (اثنان وثلاثون مليون ومئة ألف دينار كويتي).
نوع وعدد الأسهم المطروحة	300,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية قدرها 30,000,000 د.ك. (ثلاثين مليون دينار كويتي) أي بنسبة 1428.57% من رأس مال الشركة المصدر والمدفوع قبل الزيادة.
المساهمات العينية	لا يوجد.
المساهمون المؤهلون أصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الطرح	أصحاب حق الأولوية والمساهمين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة المصدرة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. في تاريخ الاستحقاق أو الذين حصلوا على حقوق الأولوية بالتنازل.
تاريخ الاستحقاق أو تاريخ السجل	هو يوم الاثنين الموافق 2023/02/27
خيارات المساهمين المؤهلين بالنسبة لأسهم الاكتتاب	يكون للمكتتبين المؤهلين اللجوء إلى الخيارات التالية بالنسبة لأسهم الاكتتاب: 1. ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الاكتتاب. 2. ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الاكتتاب وأسهم الاكتتاب الإضافية. 3. التنازل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الاكتتاب التي مساهم آخر أو أي شخص آخر وفق الآلية المعتمدة لذلك من بورصة الكويت ووكالة المقاصة الكويتية وذلك قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام على الأقل (وتتم أي من تلك التنازلات وفقاً للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل بورصة الكويت ووكالة المقاصة)، أو 4. الامتناع عن اللجوء إلى أي من الخيارات السابقة.
فترة الاكتتاب	يفتح باب الاكتتاب اعتباراً من بداية يوم 2023/02/28 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب) وينتهي في نهاية يوم 2023/03/14 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب)، وإذا تم تغطية كامل الإكتتاب من جميع المساهمين المؤهلين قبل ذلك التاريخ فيحق للشركة المصدرة وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد للانتهاء. وفي جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب في جميع أسهم الإصدار يجوز لمجلس إدارة الشركة المصدرة تمديد فترة الاكتتاب لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل بحيث لا تزيد مدة الاكتتاب الأصلية وتمديداتها في مجموعها عن ثلاثة أشهر شريطة الحصول على موافقة هيئة أسواق المال.
التصرف في حقوق الأولوية	يجوز التصرف في حقوق الأولوية بالتنازل عنها، ودون قيد ووفقاً للقواعد المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة.
سعر الاكتتاب في أسهم الطرح	100 فلس (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد يمثل القيمة الإسمية لكل سهم.

<p>100 فلس كويتي (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد. لا يوجد</p>	<p>القيمة الاسمية لسهم الإصدار علاوة الإصدار لسهم الإصدار</p>
<p>وافقت الشركة المصدرة والجهات الرقابية على زيادة رأس المال الشركة المصدرة المصدر والمدفوع الحالي بزيادة قدرها 30,000,000 د.ك، موزعة على 300,000,000 سهم عادي، بقيمة 100 فلس للسهم الواحد يمثل القيمة الإسمية لكل سهم بدون علاوة إصدار، تخصص للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة المصدرة في تاريخ الاستحقاق بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في رأسمال الشركة المصدرة ، وذلك خلال فترة الاكتتاب الواردة في هذه النشرة وطبقاً للقوانين ذات الصلة. ولأصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة التصرف عن حقوق الأولوية بالتنازل عنها ووفقاً للقواعد المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة. وفي حالة عدم قيام المساهم بالاكتتاب أو التصرف في حقوق الأولوية يعتبر ذلك تنازلاً منه عن حقه في الأولوية بالاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لصالح مساهمين حاليين وحدد وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة المصدرة الصادر بتاريخ 2022/09/11.</p>	<p>حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم</p>
<p>سيتم تخصيص أسهم الطرح للمساهمين المؤهلين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد من أسهم الطرح بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في رأس مال الشركة المصدرة. وفي حالة عدم قيام المساهم بالاكتتاب أو التنازل عن حقوق الأولوية في الاكتتاب، يعتبر ذلك تنازلاً منه عن حقه في الأولوية بالاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لصالح المساهمين المؤهلين الذين يرغبون بالاكتتاب في عدد من الأسهم يفوق النسبة المخصصة لكل منهم. ولأصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة لتنازل عنها لدى الشركة الكويتية للمقاصة خلال مدة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال للمساهمين بالشركة المصدرة أو لغيرهم وذلك حتى قبل خمسة أيام عمل من انتهاء فترة الاكتتاب وذلك وفق القواعد والإجراءات المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ووفق ما جاء في هذه النشرة. وفي حالة عدم الاكتتاب الكامل في أسهم الطرح، يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وجدت، أولاً إلى المساهمين المؤهلين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المخصص لهم وذلك وفق القواعد المعمول بها في هذا الشأن، ثم لمساهمين آخرين وبعدها لمساهمين جدد. سيتم تدوير عدد الأسهم التي يتم تخصيصها إلى أقرب عدد صحيح ويكون للشركة المصدرة الحق المطلق للتصرف في كسور الأسهم، إن وجدت، دون إمكانية إصدار كسور الأسهم.</p>	<p>الاكتتاب في فائض أسهم الطرح</p>
<p>سهم (1) واحد.</p> <p>لا يجوز الاكتتاب بكسور الأسهم، وحيثما يكون ضرورياً يتم تقريب عدد أسهم الاكتتاب التي يستحقها المكتتب المؤهل إلى أقرب عدد صحيح. وتنفرد الشركة المصدرة وحدها بحق التصرف في كسور الأسهم. لن يتم إصدار كسور أسهم الاكتتاب بأي شكل من الأشكال (راجع قسم "أحكام وشروط وتعليمات الاكتتاب").</p>	<p>الحد الأدنى للاكتتاب كسور الأسهم</p>
<p>بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي للأسهم واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة لإصدار الأسهم وقيدها لدى الجهات الرقابية ولدى الشركة الكويتية للمقاصة، سيتم تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت من خلال نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة (OTC) دون قيد ولتكون ذات المرتبة التي تتمتع بها جميع أسهم الشركة المصدرة، ودون تمييز فيما بينهم.</p>	<p>تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت</p>
<p>يتم تخصيص أسهم الطرح الخاص بين المساهمين المؤهلين ومن آلت إليهم حقوق الأولوية عن طريق التنازل الذين تقدموا للاكتتاب بعدد من أسهم الطرح بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في الأسهم المصدرة في تاريخ الاستحقاق. وسوف يتم تخصيص فائض الأسهم المكتتب بها، فيما يجاوز حق الأولوية والتي قد تنتج عن عدم قيام بعض المساهمين بممارسة حق الأولوية، أولاً للمساهمين المؤهلين الذين يرغبون بالاكتتاب في عدد من الأسهم يفوق النسبة المخصصة لكل منهم وبالنسبة والتناسب فيما بينهم، وإلا تم تخصيصها لمساهمين آخرين وبعدها لمساهمين جدد وذلك وفق القواعد المعمول بها في هذا الشأن. وسوف يتم تدوير عدد الأسهم التي يتم تخصيصها إلى أقرب عدد صحيح ويكون للشركة المصدرة الحق المطلق للتصرف في كسور الأسهم، إن وجدت، دون إمكانية إصدار كسور الأسهم.</p>	<p>تخصيص أسهم الطرح</p>

رد مبالغ الاكتتاب الفائضة	سيتم سداد قيمة الاكتتاب من قبل المكتتبين خلال مدة الاكتتاب وقبل تاريخ قفل باب الاكتتاب كحد أقصى وإن وجد أي فائض في المبالغ التي سيقوم المكتتبين بتحويلها إلى حساب الاكتتاب فسيتم رد تلك المبالغ خلال مدة لا تزيد عن 5 (خمسة أيام عمل) من تاريخ تخصيص الأسهم وبدون أي فوائد.
غرض واستخدام عوائد إصدار الأسهم	سوف يستخدم عوائد الإصدار في أعمال الشركة المصدرة العامة لسداد مديونيات قائمة على الشركة وتطبيق خططها وأهدافها المستقبلية. بالإضافة إلى تغطية مصاريف الإصدار وبعض المصاريف التي يتحملها على زيادة رأس المال.
رسوم الاكتتاب	لن يتم فرض رسوم اكتتاب على الأسهم حيث تتحمل الشركة المصدرة كافة تكاليف الإصدار.
تكاليف الإصدار	من المتوقع أن تبلغ التكاليف الإجمالية للإصدار بما تشمله من تسويق وأتعاب استشارات قانونية وتكاليف طباعة نشرة الإصدار وغير ذلك من التكاليف والمصروفات المتعلقة بالإصدار بحد أقصى مبلغ 50,000 د.ك. (خمسون ألف دينار كويتي).
موجز المركز المالي المجموع في 30 سبتمبر 2022	الموجودات غير المتداولة: 25,026,194 الموجودات المتداولة: 7,247,250 مجموع الموجودات: 32,273,444 مجموع المطلوبات: 48,623,734 إجمالي حقوق الملكية: (16,350,290) مجموع حقوق الملكية والمطلوبات: 32,273,444
موجز المركز المالي المجموع في 31 ديسمبر 2021	الموجودات غير المتداولة: 27,265,884 الموجودات المتداولة: 4,056,936 مجموع الموجودات: 31,322,820 مجموع المطلوبات: 43,123,705 إجمالي حقوق الملكية: (11,800,885) مجموع حقوق الملكية والمطلوبات: 31,322,820
موجز المركز المالي المجموع في 31 ديسمبر 2020	الموجودات غير المتداولة: 30,631,231 الموجودات المتداولة: 2,468,047 مجموع الموجودات: 33,099,278 مجموع المطلوبات: 35,873,915 إجمالي حقوق الملكية: (2,774,637) مجموع حقوق الملكية والمطلوبات: 33,099,278
موجز المركز المالي المجموع في 31 ديسمبر 2019	الموجودات غير المتداولة: 33,932,243 الموجودات المتداولة: 2,040,979 مجموع الموجودات: 35,973,222 مجموع المطلوبات: 25,274,767 إجمالي حقوق الملكية: 10,698,455 مجموع حقوق الملكية والمطلوبات: 35,973,222
إصدارات الأوراق المالية السابقة	لم يُصدر الملتزم أي أوراق مالية خلال السنوات الخمس الماضية. لا يوجد حالياً أي صكوك صادرة وقائمة موجودة تخص الملتزم.
تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة المصدرة ومجلس إدارتها بالموافقة على الإصدار	تمت الموافقة على إصدار الأسهم بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصدرة الصادر بتاريخ 2022/10/23 والمنشور في جريدة الكويت اليوم في العدد 1612 والمؤشربه بالسجل التجاري للشركة المصدرة لدى وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2022/12/11.
مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب	شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. منطقة شرق، شارع خالد بن الوليد، برج الشهيد، ص.ب 28873 - الصفاة 13149، دولة الكويت

وكالة المقاصة	الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) - الكويت ص.ب. 22077، الصفاة 13081، الكويت.
المستشار القانوني	مكتب الحسام ليجال (Al-Hossam Legal) الطريقي وشركاه للاستشارات القانونية والمحاماة. برج كيكو، الدور 42، ص.ب: 1364، الصفاة 13014، الكويت
مدقق الحسابات المستقل	السيد/ براك عبدالمحسن العتيقي - مكتب العتيقي محاسبون قانونيون عضو في BKR إنترناشيونال
القانون الواجب التطبيق	قوانين دولة الكويت. محاكم دولة الكويت.
الاختصاص القضائي	
يوم العمل	أي يوم تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها العامة في دولة الكويت (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وأيام العطلات الرسمية.
أعضاء مجلس إدارة الشركة المصدرة	السيد/ جراح وليد الناصر السيد/ محمد عبدالله الحبيب السيد/ فيصل منصور صرخوه السيد/ حمد عبدالله الغانم السيد/ محمود فؤاد الغانم السيد/ د. محمد زياد يوسف العليان السيد/ أحمد فتحي أبو زيد
	الرئيس نائب الرئيس عضو عضو عضو عضو عضو

البيانات المتعلقة بأسهم الطرح

أسهم الإصدار

ستقوم الشركة المصدرة بطرح عدد 300,000,000 سهم عادي بنسبة 1428.57% من رأس مال الشركة المصدر والمدفوع قبل الزيادة.

سعر الطرح للسهم الواحد وقيمة الإصدار

حدد سعر الطرح عند 100 فلس (مئة فلس كويتي) للسهم الواحد ويمثل القيمة الإسمية وبدون علاوة إصدار. وتبلغ القيمة الإسمية الإجمالية لأسهم الطرح مبلغ 30,000,000 د.ك. (ثلاثين مليون دينار كويتي لا غير).

البيانات السوقية للسهم

استناداً على آخر بيانات محلية مكثفة مجمعة صادرة عن الشركة المصدرة للفترة المنتهية 2022/9/30، يكون سعر الاكتتاب في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بقيمة 100 فلس للسهم الواحد وبدون علاوة إصدار. وعليه تكون القيمة الإجمالية لزيادة رأس المال المصدر والمدفوع 30,000,000 دينار كويتي.

حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم

وافقت الشركة المصدرة والجهات الرقابية على زيادة رأس المال الشركة المصدرة المصدر والمدفوع الحالي بزيادة قدرها 30,000,000 د.ك. موزعة على 300,000,000 سهم عادي، بقيمة 100 فلس للسهم الواحد يمثل القيمة الإسمية لكل سهم وبدون علاوة إصدار تخصص للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة المصدرة في تاريخ الاستحقاق بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في رأسمال الشركة المصدرة، وذلك خلال فترة الاكتتاب الواردة في هذه النشرة وطبقاً للقوانين ذات الصلة.

وفى حالة عدم قيام المساهم بالاكتتاب يعتبر ذلك تنازلاً منه عن حقه في الأولوية بالاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لصالح مساهمين حاليين ووجدد، ويكون حق الأولوية في الاكتتاب لمساهمي الشركة في الاكتتاب في فائض الأسهم التي لم يقم المساهمين أصحاب حق الأولوية في الاكتتاب فيها ثم لمساهمين جدد، وفي التصرف في كسور الأسهم على الوجه الذي تراه الشركة ملائماً طبقاً لأحكام القانون. ولأصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة والتصرف في حقوق الأولوية بالتنازل عنها دون قيد للمساهمين بالشركة المصدرة أو غيرهم وذلك في الفترة من بدء الاكتتاب وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل ووفقاً للقواعد المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وذلك خلال مدة الاكتتاب.

قابلية تحويل أسهم الإصدار

لا يجوز تحويل أسهم الطرح إلى نوع آخر من الأوراق المالية.

تداول أسهم الطرح

بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي للأسهم واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة لإصدار الأسهم وقيدها لدى الجهات الرقابية ولدى الشركة الكويتية للمقاصة، سيتم تداول أسهم الإصدار في بورصة الكويت من خلال نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة (OTC) دون قيد ولتكون في ذات المرتبة التي تتمتع بها جميع أسهم الشركة المصدرة، ودون تمييز فيما بينهم.

عدم تغطية الاكتتاب

في جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب جميع الأسهم المطروحة خلال مدة الاكتتاب الأصلية، يجوز لمجلس إدارة الشركة المصدرة تمديد فترة الاكتتاب لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل بحيث لا تزيد مدة الاكتتاب الأصلية وتمديداتها في مجموعها عن ثلاثة أشهر، فإذا لم يستنفذ الاكتتاب كل أسهم الإصدار في نهاية الميعاد الجديد، يجب على الشركة المصدرة إما الرجوع عن زيادة رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه، وتخفيض رأس المال في الحالتين، ويتم القيد والتأشير في السجل بالتخفيض بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة المصدرة.

حقوق التصويت لأسهم الإصدار

لكل سهم من أسهم الإصدار صوت واحد، ولكل مساهم الحق في الحضور والتصويت في الجمعية العامة. ولا يتمتع أي من

المساهمين بحقوق امتياز في التصويت أو الأرباح. عند إصدار أسهم الزيادة في رأس المال يحق للمساهم المكتتب المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة المصدرة وفي استلام نصيبه من توزيعات الأرباح متى تم الإعلان عنها من الشركة المصدرة. كما يحق للمساهمين الحصول على نصيب من عوائد تصفية أصول الشركة المصدرة عند التصفية وذلك بعد سداد مديوناتها.

نتائج عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين

سوف ينتج عن عدم قيام مساهمي الشركة المصدرة بالاكتتاب في الأسهم التي يحق لهم الاكتتاب فيها في أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة انخفاض النسبة المئوية لحصة مساهمتهم في الشركة المصدرة بالإضافة إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم المصدرة المملوكة لهم حالياً.

ممارسة حقوق الأولوية ووسائل التصرف المتاحة في حقوق الأولوية

يكون للمساهمين المؤهلين اللجوء إلى التصرفات التالية:

- يجوز للمساهمين المؤهلين ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح كلياً أو جزئياً.
- يجوز للمساهمين المؤهلين ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح والاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية.
- يجوز للمساهمين المؤهلين وغيرهم مما آلت إليهم حقوق الأولوية بالتنازل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح (وفي الاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية حسب الأحوال (أو في جزء منها) وفق الآلية المعتمدة لذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة خلال فترة الاكتتاب وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل، وتتم أي من تلك التنازلات وفقاً للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل البورصة ووكالة المقاصة.
- يجوز للمساهمين المؤهلين وغيرهم مما آلت إليهم حقوق الأولوية الامتناع عن اللجوء إلى أي من الخيارات السابقة سواء عن طريق التنازل أو ممارسة حق أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح وترك الحق في الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها إلى باقي المساهمين.

وفي جميع الأحوال لا يحق لمن تصرف بحقوق الأولوية بالتنازل عنها أن يكتتب في حقوق الأولوية ويعتبر اكتتابه في هذه الحقوق المتصرف فيها باطلاً إلا أنه يكون لمن آلت إليه حقوق الأولوية أن يكتتب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق، كما يحق له التصرف بها على النحو المقرر في القواعد المعمول بها لدى هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة حتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل.

الحد الأقصى للاكتتاب والملكية

يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وجدت، إلى المكتتبين الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المخصص لهم وذلك أولاً للمساهمين المؤهلين على أساس نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى عدد الأسهم الإضافية التي طلب المكتتبين للاكتتاب فيها وبالنسبة والتناسب فيما بينهم وإلا لمساهمين آخرين بالنسبة والتناسب بين ما يملكونه من أسهم في رأس مال الشركة المصدرة وعدد الأسهم الإضافية المتبقية ثم لمساهمين جدد بالنسبة والتناسب فيما بين عدد الأسهم المطلوب للاكتتاب فيها وعدد الأسهم المتبقية. ويجوز تملك أي نسبة من أسهم الشركة المصدرة في أي وقت وذلك وفقاً للقانون والقرارات الوزارية ولوائح هيئة أسواق المال التي تصدر من وقت إلى آخر.

أحكام وشروط وتعليمات الاكتتاب

اتفاقية الاكتتاب

اتفق مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب مع الشركة المصدرة بموجب اتفاقية الاكتتاب، وشرط استيفاء بعض الشروط ذات الصلة، ببذل العناية اللازمة من أجل العرض على المكتتبين للاكتتاب في الأسهم بسعر الإصدار. ومدير الإصدار ووكيل الاكتتاب غير ملزم بالاكتتاب بأي من الأسهم التي لم يتم الاكتتاب بها من قبل المساهمين والمستثمرين المحتملين.

فترة الاكتتاب

يبدأ الاكتتاب بداية من تاريخ 2023/02/28 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب) وينتهي في نهاية يوم 2023/03/14 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب)، وإذا تم تغطية كامل الإكتتاب من جميع المساهمين المؤهلين قبل ذلك التاريخ، فيحق للشركة المصدرة عندئذ وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد لانتهاء.

المكتتبين

حق الأولوية في الطرح متاح لأصحاب الأسهم المُصدرة الحالية المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة في تاريخ الاستحقاق/ تاريخ السجل أو لمن آلت إليه حقوق الأولوية عن طريق التنازل. وسيتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية غير المكتتب فيها، إن وجدت، إلى المساهمين المؤهلين أو لمن آلت إليه حقوق الأولوية الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المخصص لهم وذلك وفق القواعد المعمول بها في هذا الشأن. ويكون قرار التخصيص نهائياً ودون أي مسؤولية على الشركة المُصدرة أو وكيل الاكتتاب.

عدم تغطية الاكتتاب

في جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب جميع الأسهم المطروحة خلال مدة الاكتتاب الأصلية، يجوز لمجلس إدارة الشركة المصدرة فتح باب الاكتتاب لمدة أخرى بحيث لا تتجاوز مدة الاكتتاب الأصلية وتمديداتها عن ثلاثة أشهر شريطة الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على أي تمديد لمدة الاكتتاب، فإذا لم يستنفذ الاكتتاب كل الأسهم خلال فترة الاكتتاب الأصلية والتمديدات اللاحقة، يجب على الشركة المصدرة إما الرجوع عن زيادة رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه، وتخفيض رأس المال في الحاليتين، ويتم القيد والتأشير في السجل بالتخفيض بناءً على قرار الشركة المصدرة. وفي حالة الرجوع عن زيادة رأس المال، لن يتمكن أصحاب حقوق الأولوية من ممارسة حقهم في الاكتتاب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق ما يمكن أن يؤدي إلى خسارة مشتري صاحب حق الأولوية للثمن المسدد منه مقابل الحق دون أن يكون لهم حق الرجوع على الشركة المصدرة أو على وكيل الاكتتاب بأي مطالبة أو تعويض.

طلبات الاكتتاب

تحرر طلبات الاكتتاب على نموذج الطلب المعد لذلك أو من خلال منصة الاكتتاب الإلكترونية، ويجب استيفاء بياناته كاملة وبخط مقروء وتوقيعه من مقدمه مع تعزيره بالمستندات المطلوبة، وتقديم طلبات اكتتاب الأفراد وتسدد قيمتها خلال مدة الاكتتاب، ويراعى إحضار أصل البطاقة المدنية (سارية المفعول) وصورة عنها، وتوقع طلبات الاكتتاب من الجهات الاعتبارية من المخول بتمثيلها مع إرفاق ما يدل على صفة المخول بتمثيل الشخص الاعتباري مقروناً بصورة مستخرج من السجل التجاري والرخصة التجارية والنظام الأساسي (والتي يجب أن تكون جميعها نافذة وسارية المفعول). ويكون طلب الاكتتاب وكافة أحكامه وشروطه والتعهدات المنصوص عليها فيه ملزماً للمكتتبين، ويترتب على الاكتتاب قبول شروط الإصدار وكذلك كافة أحكام نشرة الاكتتاب الماثلة. وتكون كافة الأحكام والشروط ونماذج طلبات الاكتتاب والاتفاقات الناشئة عنها خاضعة لقوانين دولة الكويت ويجب تفسيرها وتطبيقها بالتوافق مع أحكام قوانين دولة الكويت. وعلى المكتتبين قراءة تعليمات الاكتتاب بعناية قبل تسليم نموذج طلب الاكتتاب. وسوف يعتبر توقيع نموذج طلب الاكتتاب بمثابة عقد ملزم وموافقة على كافة أحكام الاكتتاب.

إجراءات الاكتتاب

يقوم المكتتب بالتالي:

1. الدخول إلى موقع الإكتتاب العام عبر الرابط <https://www.iktatib.com>
2. تسجيل بياناته، مثل رقم البطاقة المدنية ورقم المسلسل للبطاقة المدنية أو رقم جواز السفر (لغير المقيمين في دولة الكويت) ورقم حساب التداول، وذلك لتحديد وتأكيد أهلية المكتتب للاكتتاب. يقوم الشخص الاعتباري بتسجيل رقم السجل التجاري.
3. اختيار عدد الأسهم التي يرغب المكتتب بالاكتتاب بها
4. سينشئ الموقع المذكور أعلاه نموذج طلب إكتتاب للمكتتب

5. يطبع المكتب نموذج الطلب ويتوجه إلى البنك الخاص به وتقديم صورة من نموذج طلب الاكتتاب المطبوعة من الرابط أعلاه والمدخل بها كافة البيانات اللازمة ويقوم بتحويل مبالغ الاكتتاب بالكامل عن طريق تحويل بنكي (كمبلغ صافي دون رسوم من قبل كل من البنك المحول والبنك المحول له) إلى الحساب المصرفي (الغير منتج للفائدة) والمذكور أدناه:
اسم البنك: بنك برقان
رقم الحساب: 23160356800014402009
رقم IBAN: KW59BRGN000000000006035680038
سويقت: BRGNKWKW
المستفيد: Kamco Investment Company - Subscription Account
المرجع / الوصف: زيادة رأس مال شركة KMCH + رقم البطاقة المدنية) للمقيمين و المواطنين (أو رقم جواز السفر) لغير المقيمين ولغير المواطنين (أو رقم السجل التجاري) للشركات (للمكتب + بيانات الاتصال الخاصة بالمكتب).
6. يقوم المكتب بالحصول على قسيمة إيداع أصلية بالمبلغ المحول من البنك الخاص به.
7. يتوجه المكتب إلى مقر وكيل الاكتتاب الواقع في شارع الشهداء، برج الشهيد، الدور الخامس عشر لتقديم نموذج طلب الاكتتاب والمستندات المدرجة في بند "المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الاكتتاب" في هذه النشرة وذلك خلال ساعات العمل الرسمية خلال أيام الأحد إلى الخميس (باستثناء أيام العطل الرسمية).
8. يقوم وكيل الاكتتاب بتسليم المكتب إيصال إيداع مقابل الاكتتاب.

وفي حالة إخفاق أي من المكتبتين في تقديم طلب الاكتتاب مكملاً بشكل كامل وسليم (مرفقاً به كافة المستندات المطلوب) في مقر وكيل الاكتتاب بعد سداد مبلغ الاكتتاب المستحق كما هو مذكور بهذه النشرة، فإن طلب الاكتتاب المقدم من ذلك المكتب سيعتبر ملغياً وكان لم يكن، علماً بأنه لا يتم قبول مبالغ الاكتتاب نقداً.

المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الاكتتاب

يتم تقديم طلب الاكتتاب مرفقاً بإثبات سداد مبالغ الاكتتاب وملحق برقم IBAN الخاص بالمكتب بالإضافة إلى الوثائق التالية، وذلك حسب الحالة. وسيقوم الموظف المسؤول بمطابقة الصورة مع الأصل وإعادة الأصل إلى المكتبتين.

أ. المكتبتين من الأشخاص الطبيعيين

- أصل وصورة من البطاقة المدنية للمكتب.
- أصل وصورة من جواز السفر للمكتبتين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.
- أصل وصورة من الوكالة القانونية الخاصة بالاكتتاب في الأسهم (للمكتبتين بالوكالة).
- أصل وصورة من شهادة الوصاية (للصغر/ للأيتام).
- أصل وصورة من شهادة حصر الورثة بالنسبة للورثة.
- في حال عدم حضور المكتب شخصياً، أصل التفويض الصادر من المكتب للشخص المفوض بالتعامل الإداري بشأن طلب الاكتتاب (على أن يكون مصدق على التوقيع الوارد بالتفويض من بنك المكتب).

ب. المكتبتين من الأشخاص الاعتباريين

- أصل وصورة من السجل التجاري.
- أصل وصورة من شهادة المفوضين بالتوقيع أو مستخرج السجل التجاري، حسب الحال.
- أصل وصورة من البطاقة المدنية للمفوض بالتوقيع.
- أصل وصورة اعتماد التوقيع للمفوض بالتوقيع صادرة من الهيئة العامة للقوى العاملة أو مصدقة من غرفة التجارة والصناعة في الكويت.
- في حال عدم حضور المفوض بالتوقيع شخصياً، أصل التفويض الصادر من المفوض بالتوقيع للشخص المفوض بالتعامل الإداري بشأن طلب الاكتتاب.

المكتبتين من غير الكويتيين

يجب على المكتبتين من غير الكويتيين (سواء أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية - حسبما يكون الحال) أن يقدموا المستندات المماثلة للمستندات المذكورة أعلاه تكون صادرة عن الجهات المماثلة في دولهم وذلك في حالة عدم حيازتهم لمستندات صادرة لهم في دولة الكويت في هذا الشأن.

سداد قيمة الاكتتاب

تسدد قيمة الاكتتاب بحوالة مصرفية (كمبلغ صافي دون رسوم من قبل كل من البنك المحول والبنك المحول له) على الحساب المصرفي (غير منتج للفائدة) المبين بطلب الاكتتاب، ولن يقبل السداد النقدي. ويجب استلام قيمة الاكتتاب كاملة بحساب الاكتتاب لدى وكيل الاكتتاب خلال مدة الاكتتاب وقبل تاريخ قفل باب الاكتتاب كحد أقصى.

شروط وضوابط الاكتتاب

طلبات الاكتتاب نهائية، ولا يجوز الرجوع فيها لأي سبب ولو قبل تاريخ غلق باب الاكتتاب، كما لا يجوز للمكتب إضافة أي شروط أو قيود إلى طلب الاكتتاب، ويجب أن يكون الاكتتاب جدياً، ويحظر الاكتتاب الصوري أو الاكتتاب بأسماء وهمية أو بغير ذلك من الطرق، ويجب تقديم الطلبات وفقاً لما ورد بهذه النشرة قبل الموعد المحدد لغلق باب الاكتتاب. ويحق لوكيل الاكتتاب ولوكيل المقاصة والإيداع استبعاد الطلبات المكررة، والطلبات غير المستوفاة للبيانات المطلوبة أو المخالفة للقانون، ما لم يتم تصحيحها. وفي حال تقديم طلب الاكتتاب ممن ينوب قانوناً عن المكتب طبقاً للقوانين السارية والنظم والقواعد ذات العلاقة، تخصص الأسهم باسم المكتب الوارد اسمه بطلب الاكتتاب. ويحتفظ وكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والإيداع - دون الرجوع للمكتب - بالحق في رفض أي طلب اكتتاب إذا تبين مخالفته لشروط وأحكام نشرة الاكتتاب أو إذا لم يستوف كافة بياناته أو إذا لم يفترن بالمستندات المبينة في نشرة الاكتتاب أو بالمستندات الأخرى التي قد يطلبها وكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والإيداع. كما يقر المكتب بأنه اطلع على هذه النشرة وعلى كافة محتوياتها ودرسها بعناية وفهم مضمونها وأنه وافق على النظام الأساسي وعقد تأسيس الشركة المُصدرة وعلى كافة الشروط وأحكام الاكتتاب الواردة في هذه النشرة وعلى حق الشركة المُصدرة ووكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والإيداع في رفض أي طلب اكتتاب في أي من الحالات المحددة في هذه النشرة كما والقبول بأسمهم الطرح المخصصة له (بعدد الأسهم التي طلبها كحد أقصى) ويقر بقبوله بكافة شروط وتعليمات الاكتتاب الواردة في طلب الاكتتاب وفي هذه النشرة. وفي حال المكتب من الأشخاص الاعتبارية - يقر وعلى مسؤوليته التامة - بأنه قد تم استيفاء كافة الإجراءات والحصول على جميع الموافقات اللازمة بموجب عقد تأسيسه ونظامه الأساسي أو بموجب القانون لتمكينه من تقديم طلب الاكتتاب وتنفيذ التزاماته المقررة في نشرة الاكتتاب أو التنازل عن حق الأولوية في الاكتتاب وبما في ذلك موافقة مجلس الإدارة والجمعية العامة - بحسب الأحوال - بالنسبة للشركات المساهمة وموافقة المدير العام والجمعية العامة للشركاء - بحسب الأحوال - بالنسبة للشركات الأخرى.

الرسوم والعمولات البنكية

يتحمل المكتب الرسوم والعمولات البنكية المتعلقة بطريقة سداد قيمة الاكتتاب في الأسهم المكتتب فيها.

تخصيص الأسهم

يتم تخصيص الأسهم على المكتتبين خلال مدة أقصاها (5) خمسة أيام عمل بعد التاريخ المحدد لغلق باب الاكتتاب.

وسوف يقوم مجلس إدارة الشركة المُصدرة بتخصيص كامل الأسهم المكتتب فيها من قبل المساهمين أصحاب حق الأولوية بالنسبة والتناسب.

وسوف يقوم مجلس إدارة الشركة المُصدرة بتخصيص فائض الأسهم المكتتب بها، فيما يجاوز حق الأولوية والتي قد تنتج عن عدم قيام بعض المساهمين بمباشرة حق الأولوية، أولاً للمساهمين طبقاً لقرار مجلس إدارة الشركة المُصدرة الصادر بتاريخ 2022/09/11 وقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المُصدرة الصادر بتاريخ 2022/10/23، ثم يتم تخصيص الأسهم للمساهمين الحاليين والجدد ممن اكتتبوا في فائض الأسهم التي لم يقيم المساهمون أصحاب حق الأولوية في الاكتتاب فيها.

وسوف يقوم مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم (إن وجدت) على الوجه الذي يراه ملائماً طبقاً لأحكام القانون.

رد فائض مبالغ الاكتتاب

يتم سداد قيمة الاكتتاب قبل قفل باب الاكتتاب كحد أقصى، وفي حالة وجود فائض في المبالغ التي قام المكتتبين بتحويلها إلى حساب الاكتتاب عن الأسهم التي تم تخصيصها لهم، فسيتم رد تلك المبالغ بدون أي فوائد في التاريخ المحدد من الشركة المُصدرة وخلال مدة لا تزيد عن خمسة (5) أيام عمل من تاريخ تخصيص الأسهم.

الجدول الزمن المتوقع

التاريخ	الحدث
يوم الاثنين الموافق 2023/02/27	تاريخ الاستحقاق
يوم الثلاثاء الموافق 2023/02/28	تاريخ بداية فترة الاكتتاب
يوم الثلاثاء الموافق 2023/03/14	تاريخ نهاية فترة الاكتتاب
يوم الثلاثاء الموافق 2023/03/21	تخصيص أسهم الطرح
خلال 5 أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص	رد مبالغ الاكتتاب إلى المكتتبين
سيتم تداولها في بورصة الكويت (OTC) بعد استكمال كافة إجراءات التنظيمية اللازمة وقيود أسهم الزيادة لدى الجهات الرقابية والشركة الكويتية للمقاصة.	تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت

الالتزام بالقوانين

يلتزم مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب والشركة المصدرة بكافة القوانين واللوائح واجبة التطبيق على أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة والتي تكون سارية في الدول التي يرغبون بتسويق أو طرح أو الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة أو توزيع نشرة الاكتتاب فيها، كما تلتزم الشركة المصدرة وكذلك مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب بالحصول على كافة الموافقات و/أو الاعتمادات و/أو التراخيص واجبة التطبيق والتي تشترطها تلك الدول بغرض القيام بأي من الأنشطة سالفه البيان بموجب القوانين واللوائح السارية في كل دولة أجنبية ذات صلة.

الغرض من الإصدار واستخدامات حصيلة الإصدار

يبلغ إجمالي قيمة زيادة رأس المال 30,000,000 د.ك (ثلاثين مليون دينار كويتي) وسيتم استخدام عوائد زيادة رأس المال في أعمال الشركة المصدرة العامة لسداد مديونيات قائمة على الشركة وتطبيق خططها وأهدافها المستقبلية. هذا بالإضافة إلى تغطية مصاريف المتعلقة بالطرح.

ويوضح البيان التالي تفاصيل عوائد زيادة رأس المال والاستخدامات التقديرية لها:

المبلغ (بالدينار الكويتي)	قيمة الزيادة في رأس المال
30,000,000	1. القيمة الإسمية لزيادة رأس المال
المبلغ (بالدينار الكويتي)	الاستخدامات التقديرية لعوائد الإصدار
29,950,000	1. سداد مديونيات قائمة وأنشطة الشركة العامة
50,000	2. مصاريف الإصدار والطرح المتوقع (بحد أقصى)
30,000,000	الإجمالي

وصف أعمال الشركة المصدرة

التأسيس

شركة المركز الطبي الكويتي القابضة هي شركة مساهمة كويتية مقفلة تأسست بتاريخ 28 يونيو 1989 وهي مسجلة بالسجل التجاري تحت رقم 41034، وتخضع لأنظمة ولوائح وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، كما تخضع لرقابة وزارة الصحة الكويتية.

المقر الرئيسي

عنوان الشركة المصدرة المسجل هو في حوالي - شارع ابن خلدون - قطعة 2 - قسيمة 01701، الدور 3، الوحدة 9، دولة الكويت.

الاعراض وفقاً للنظام الأساسي

1. إنشاء وتجهيز وإدارة المستشفيات لحسابها وللغير.
2. الحصول على وكالات واستيراد وتوزيع وتصدير الأدوات ومواد الصيدلانية.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة أو التي تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو الخارج ولها أن تشارك أو تشتري مثل هذه أو أن تلحقها بها.

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع

بلغ رأس مال الشركة المصرح به 32,100,000 وبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 2,100,000 دينار كويتي مقسمة على 21,000,000 سهم عادي بقيمة إسمية 100 فلس كويتي كما في تاريخ هذه النشرة.

كبار المساهمين

يوضح الجدول التالي كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 5% أو أكثر من أسهم الشركة كما في 7 ديسمبر 2022:

اسم المساهم	نسبة المساهمة (%)
شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع (غير مباشر)	67.053%
شركة الغانم إنترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات	10.943%

كما بلغت أسهم الخزينة التي تمتلكها الشركة 4,076,165 سهم عادي والتي تمثل ما نسبته 1.428% من إجمالي أسهم الشركة في 30 سبتمبر 2022.

الشركات التابعة

فيما يلي الشركات التابعة للشركة المصدرة كما في 30 سبتمبر 2022:

أسم الشركة	نسبة الملكية %
شركة الشرق الأوسط للخدمات الطبية ذ.م.م.	80%
شركة المركز الطبي الكويتي للأسنان ذ.م.م.	99%
شركة مركز الصفاة الطبي الأمريكي (شركة محاصة)	99%

الشركات الزميلة

فيما يلي الشركات الزميلة للشركة المصدرة كما في 30 سبتمبر 2022:
لا يوجد

نبذة عن أعمال الشركة المصدرة

نبذة عن الشركة

شركة المركز الطبي الكويتي القابضة هي شركة مساهمة كويتية مغلقة تأسست بتاريخ 28 يونيو 1989 وهي مسجلة بالسجل التجاري تحت رقم 41034، وتخضع لأنظمة ولوائح وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، كما تخضع لرقابة وزارة الصحة الكويتية.

أنشطة شركة المركز الطبي الكويتي القابضة، ومستشفى الكويت، والشركات التابعة لشركة المركز الطبي الكويتي القابضة

شركة المركز الطبي الكويتي القابضة

تأسست الشركة بموجب عقد التأسيس رقم 31 جلد 229 بتاريخ 28 يونيو 1989، والأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:

1. تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم او حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير.
2. إقراض الشركات التي تملك فيها أسهمها وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا يقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
3. تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى.

مستشفى الكويت

مستشفى الكويت يوفر خدمات طبية متميزة ومتعددة التخصصات. يتم تشغيل المستشفى من قبل مجموعة GHP، وهي مجموعة رعاية طبية دولية مدرجة في السويد. يقدم مستشفى الكويت خدمات طبية عالية الجودة ويتميز بوجود تعامله مع المرضى وتوفيرهم أفضل المعدات الطبية.

يتخصص مستشفى الكويت في المجالات التالية:

خدمات العيادات الخارجية:

- طب الأطفال،
- أمراض النساء والتوليد،
- الأنف والأذن والحنجرة،
- طب العيون،
- الطب الباطني بما في ذلك التخصصات الفرعية (الغدد الصماء، طب الشيخوخة، أمراض الروماتيزم، طب الأعصاب، أمراض الدم، أمراض الرئة)،
- طب الأم والجنين،
- جراحة العظام،
- الأمراض الجلدية،
- أمراض الجهاز الهضمي،
- أمراض القلب بما في ذلك أمراض القلب التداخلية،
- إدارة الألم،
- خدمات الأشعة المتقدمة (التصوير بالرنين المغناطيسي وغيره)،
- المختبر،
- خدمات طب الأسنان (للأطفال والكبار)، و
- الصيدلة وخدمات الطوارئ على مدار الساعة يومياً.

إجراءات الجراحية المتقدمة:

- الجراحات العامة،
- الأنف والأذن والحنجرة،
- العظام،
- الأعصاب،
- التجميل،
- السمنة،
- الوجه والفكين، و
- الأسنان.

شركة مركز الصفاة الطبي الأمريكي (شركة محاصة)

يقدم مركز الصفاة الطبي الأمريكي خدمات طبية للمرضى الخارجيين في طب الأسرة والأمراض الجلدية وأمراض النساء والتوليد والمسالك البولية والخدمات التشخيصية مثل المختبر والأشعة.

شركة المركز الطبي الكويتي للأسنان ذ.م.م.

تقدم شركة مركز الكويت الطبي لطب الأسنان خدمات طب الأسنان.

شركة الشرق الأوسط للخدمات الطبية ذ.م.م.

شركة الشرق الأوسط تقدم منتجات وأدوية ومستحضرات التجميل والمغذيات التي يتم تصنيعها من قبل شركات عالمية معروفة.

الاستراتيجية وخطة العمل

تركز إستراتيجية شركة المركز الطبي الكويتي القابضة على تطوير الاستثمارات التي قامت بها الشركة والاستفادة من مركزها التجاري والتنافسي المعزز الذي تم تحقيقه في العامين الماضيين. هناك طلب عالي على الخدمات الإكلينيكية عالية الجودة لكل من الإجراءات الإكلينيكية المتقدمة والخدمات الإكلينيكية العامة.

لدى الشركة مجموعة من خدمات الرعاية الصحية التنافسية تتراوح من الإجراءات الإكلينيكية المتقدمة عالية الجودة المقدمة في مستشفى الكويت إلى خدمات العيادات الخارجية الشاملة في مركز الصفاة الأمريكي للطب وطب الأسنان، وهذا يهيئ الشركة لمزيد من التطورات الإيجابية كمؤسسة للرعاية الصحية المتكاملة تتمتع بكفاءات سوقية وتشغيلية في المستقبل.

ستركز الاستثمارات في المستقبل بشكل أساسي على الخدمات الإكلينيكية عالية الجودة، وزيادة التغطية وإمكانية الوصول إلى خدمات الشركة.

إدارة المخاطر

يقع نطاق تنفيذ هذه السياسة ضمن اختصاص إدارة المخاطر، وتشمل كذلك كافة الإدارات والأقسام والأنظمة التي تخضع للإشراف المباشر للالتزام والمخاطر ومنها أنظمة الرقابة الداخلية التي تشمل سلامة البيانات المالية، وكفاءة عمليات الشركة، والالتزام بالضوابط الرقابية. كما يشمل نطاق إدارة المخاطر كافة العوامل الداخلية أو الخارجية التي تؤدي إلى حدوث المخاطر.

إطار الحوكمة الخاص بإدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن تحديد التوجه الاستراتيجي للشركة من خلال اعتماد الخطة الاستراتيجية للشركة وتحديد استراتيجية إدارة المخاطر المتعلقة بها وكذلك نزعة المخاطر Risk Appetite. تترجم استراتيجية المخاطر الى سياسة لإدارة المخاطر يقع عائق تطبيقها على الإدارة التنفيذية للشركة بصفتها خط الدفاع الأول.

1. نزعة المخاطر

تحدد الشركة نزعة المخاطر Risk Appetite من خلال تحديد المقدار المادي الممكن للشركة قبله من المخاطر.

2. مسؤوليات إدارة المخاطر

- أن المسؤولية العامة لإدارة المخاطر تتلخص فيما يلي:
- وضع الأسس اللازمة لتحديد أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتعريفها وتحليلها.
 - تقييم وقياس تلك المخاطر بصورة مستمرة.
 - التأكد من عدم تجاوز مستوى نزعة المخاطر المقبول في الشركة والمعتمد من قبل مجلس الإدارة.
 - اتخاذ إجراءات الوقاية والخطوات التصحيحية لنقل المخاطر إلى المستوى المقبول مع حدود نزعة المخاطر.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر الموضوعية من قبل لجنة إدارة المخاطر.
 - وضع قاعدة بيانات للمخاطر وتصنيفها حسب آثارها المتوقعة.
 - تنفيذ الخطط اللازمة للتعامل مع المخاطر والإجراءات الخاصة بذلك.
 - التعامل مع الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالعمليات اليومية وتنفيذ خطط إدارة المخاطر.
 - استمرار مراقبة ومتابعة تلك المخاطر من خلال آلية التقارير التي ترفعها إلى لجنة إدارة المخاطر.
 - تطوير ودعم ثقافة إدارة المخاطر من خلال إيجاد لغة مشتركة تساعد على فهم وتحديد المخاطر وتنظيم الأنشطة بناءً على ذلك.
 - مراجعة الصفقات والتعاملات المقترحة ان تقوم بها الشركة مع الاطراف ذات العلاقة وتقديم التوصيات المناسبة فيما يخص المخاطر المتوقع نشوئها جراء تلك الصفقات والتعاملات الى مجلس الادارة.

2.1 في إطار سياسة إدارة المخاطر في الشركة فإنه يتم توزيع مسؤوليات تنفيذ هذه السياسة كما يلي:

2.1.1 تتضمن مسؤولية مجلس إدارة الشركة:

- معرفة المخاطر الاستراتيجية التي تواجه الشركة والعمل على إدارتها.
- اعتماد استراتيجيات وسياسات وخطط الشركة في إدارة المخاطر والأزمات.
- تحديد واعتماد مستوى المخاطر المقبول في الشركة.

2.1.2 تتضمن مسؤولية مدراء الإدارات المختلفة في الشركة:

- معرفة المخاطر ضمن مسؤولياتهم والأنشطة الخاصة بعملياتهم، وإدراك تأثيرها المحتمل سواء على إدارتهم أو الإدارات الأخرى، أو الشركة ككل.
- إعداد مؤشرات الأداء التي تسمح بمراقبة الأنشطة الرئيسية بالإدارة.
- تصميم أنظمة التبليغ عن الانحرافات في الأداء بطريقة منتظمة.
- التبليغ المنتظم والسريع عن أي مخاطر جديدة أو فشل في إجراءات التحكم المطبقة.
- التأكد من استمرارية تطبيق وفعالية الأدوات والإجراءات الرقابية المعتمدة للحد من المخاطر.

2.1.3 تتضمن مسؤولية العاملين في الشركة:

- إدراك مسؤولياتهم عن الأخطاء الفردية.
- إدراك أهمية المساهمة في تطوير أدوات إدارة المخاطر.
- التبليغ المنتظم والسريع لإدارة المخاطر عن المخاطر الجديدة أو فشل إجراءات التحكم بها.

3. تصنيف فئات المخاطر

إن استخدام نظام موحد لتصنيف المخاطر في الشركة يساعد على جمع المخاطر في سجل واحد لتحديد التأثير الكلي لها على أنشطة الشركة. وقد تبنت الشركة نظام تصنيفات للمخاطر المبين أدناه والذي صمم ليكون شاملاً:

- 3.1 **المخاطر التشغيلية:** هي مخاطر الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو التي تنشأ نتيجة لأحداث خارجية.
- 3.2 **مخاطر الائتمان:** هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بالوفاء بالتزاماته في المواعيد، تلك المخاطر نتيجة التركيز الائتماني.
- 3.3 **مخاطر السوق:** وهي تلك المخاطر الناشئة عن التغيرات غير المتوقعة في العرض والطلب أو الأسعار في الأسواق التي تعمل من خلالها الشركة.
- 3.4 **المخاطر القانونية:** وتشمل المخاطر الناشئة عن العقود أو الترتيبات الأخرى التي لا تكون نافذة خلال الوسائل المتاحة. ومن أمثلة ذلك: الوثائق غير الكافية، المحاذير القانونية، قانونية العقود والمقاضاة.
- 3.5 **المخاطر الاستراتيجية:** وتشمل المخاطر الناشئة عن عدم قدرة الشركة على تحقيق أو تنفيذ أهداف الشركة المحددة وكذلك إدارة الأداء. ويمكن أن يشمل ذلك كمثال: الانحرافات في تحقيق الاستراتيجية، فشل التخطيط، الميزانية، المنافسة، البيئة، التنظيمية الاقتصادية، المشاريع المشتركة، والأعمال التجارية/ الاستثمارات الجديدة.
- 3.6 **مخاطر السمعة:** المخاطر الناشئة عن التغيرات في الرأي العام مما يؤثر على الأرباح أو الحصول على رأس المال. ويشمل ذلك: العلامة التجارية، العلاقات مع وسائل الإعلام، واتصالات الشركة مع الجمهور.
- 3.7 **مخاطر البيئة:** وهي المخاطر التي تظهر بسبب عدم التوافق مع القوانين والضوابط البيئية المحلية أو الإقليمية أو الدولية. ومن أمثلة ذلك حريق كبير، والنفائات الناجمة عن العمليات الانتاجية.
- 3.8 **مخاطر مالية:** وهي المخاطر المقترنة بأوجه القصور في الموارد المالية وإدارتها. ومن أمثلة ذلك: ارتفاع تكلفة رأس المال أو تقديرات العمالة أو المواد، أو الانحراف في تكاليف الأعمال عن التقديرات الأصلية.
- 3.9 **مخاطر السيولة:** وهي المخاطر الناشئة من عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية أو احتياجات التمويل الطارئة نتيجة عدم توفر النقدية.
- 3.10 **مخاطر الصحة والسلامة:** وهي المخاطر التي تظهر بسبب عدم توافق أو قصور في تطبيق إجراءات أو سياسات أو ضوابط الصحة والسلامة. ومن الأمثلة على ذلك: حوادث ضياع الوقت، إصابات أو امراض مرتبطة بطبيعة، ومخاطر حريق.
- 3.11 **مخاطر الموارد البشرية:** وهي المخاطر التي تظهر نتيجة الاستعانة بالموارد البشرية غير الملائمة أو المؤهلة. والأمثلة على ذلك تشمل: مؤهلات غير كافية للمتقدمين أثناء مرحلة التوظيف، فقدان موظفين مهمين لمصلحة المنافسين نتيجة لوجود زيادات في الرواتب.
- 3.12 **المخاطر السياسية:** هي المخاطر الناشئة عن إجراءات الحكومات المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية، أو مجموعات المصالح الخاصة.
- 3.13 **المخاطر التنظيمية:** هي المخاطر الناشئة عن التغيرات غير المتوقعة للقانون المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي، أو السياسة التنظيمية. والأمثلة على ذلك تشمل: التغيرات في اللوائح المنظمة لعمليات النقل، وتغيرات تعرفه الجمارك.
- 3.14 **مخاطر التكنولوجيا –** مخاطر أنظمة المعلومات: وهي المخاطر الناشئة عن مصادر تكنولوجيا المعلومات غير الكافية أو الاستخدام غير المناسب للموارد المتاحة وكذلك المخاطر المرتبطة بإدارة تغيرات التكنولوجيا والإخفاق في تنفيذ التكنولوجيا. ومن الأمثلة على ذلك: التكنولوجيا غير المستخدمة، والإخفاق في الأنظمة التشغيلية.
- 3.15 **مخاطر الامتثال:** وهي تلك المخاطر المقترنة بأوجه القصور في العمل ضمن إطار التعليمات العامة واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة والمنظمة لأنشطة الشركة. ومثال على ذلك: الإخفاق في مشاركة كافة أصحاب المصلحة على كافة المستويات.
- 3.16 **مخاطر الأوبئة المستجدة:** وهي تلك المخاطر المقترنة بظهور أوبئة مستجدة وغير متوقعة. ومثال على ذلك: فايروس كوفيد-19 المستجد.
- 3.17 **مخاطر استمرارية العمل:** وهي المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على الاستجابة بشكل فعال للمخاوف/ اضطرابات الكبيرة/ أو الأزمات وعدم التأكد من أن مصالح الأعمال (عمليات/ اشخاص/ التكنولوجيا / الأصول / إلخ) محمية من مثل هذه المخاوف والأزمات.

إدارة الشركة

مجلس الإدارة

يتولى إدارة شركة المركز الطبي الكويتي القابضة ش.م.ك. م مجلس إدارة مؤلف من سبعة أشخاص تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري، وتستمر عضوية المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ولمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو قرارات الجمعية العامة. وللمجلس كامل السلطة في الاقتراض ورهن عقارات الشركة وعقد الكفالات وقبول التحكيم والصلح وإجراءات التبرعات.

ينتخب مجلس الإدارة – بالاقتراع السري – رئيساً للمجلس ونائب للرئيس، ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقتها مع الغير وأمام القضاء إلى جانب الاختصاصات الأخرى التي يبينها عقد الشركة ونظامها الأساسي، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة الواحدة، ويجوز الاتفاق على عدد مرات أكثر. ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره خمسة أعضاء ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ويجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس.

وللشركة رئيس تنفيذي يعينه مجلس الإدارة من أعضاء مجلس الإدارة، يناط به إدارة الشركة، ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته. ويملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو الرئيس التنفيذي.

لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره على الأقل نصف عدد الأعضاء على أن لا يقل عدد الحاضرين عن خمسة أعضاء. يجتمع مجلس الإدارة ست مرات كل سنة على الأقل، ويجوز الاتفاق على المزيد من الاجتماعات. ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين. فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة للشركة ونسبة المساهمة وعدد الاسهم المملوكة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما في تاريخ هذه النشرة:

الاسم	المنصب	نسبة المساهمة
السيد / جراح وليد الناصر	رئيس مجلس الإدارة	-
السيد / محمد عبد الله الحبيب	نائب رئيس مجلس الإدارة	0.000%
السيد / فيصل منصور صرخوه	عضو مجلس الإدارة	-
السيد / حمد عبد الله الغانم	عضو مجلس الإدارة	-
السيد / محمود فؤاد الغانم	عضو مجلس الإدارة	0.003%
السيد / د. محمد زياد يوسف العليان	عضو مجلس الإدارة	-
السيد / أحمد فتحي أبو زيد	عضو مجلس الإدارة	-

وفيما يلي نبذة عن السيرة الذاتية لكل من أعضاء مجلس الإدارة:

السيد / جراح وليد الناصر (رئيس مجلس الإدارة)

تم تعيين السيد / جراح وليد الناصر بمنصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المركز الطبي الكويتي القابضة في 25 يونيو 2020. يتمتع بخبرة واسعة تزيد عن 15 عاماً في الاستثمارات المصرفية، والخدمات والمنتجات المالية الأخرى. ويتولى السيد / الناصر أيضاً عدة مناصب تنفيذية حيث أنه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاستشارات الكويتية المتحدة ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الروابي المتحدة القابضة وعضواً في مجلس إدارة كل من شركة التقدم التكنولوجي وشركة إيكاروس المتحدة للخدمات البحرية وشركة الصناعات المتحدة وشركة كامكو للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة.

السيد / محمد عبد الله الحبيب (نائب رئيس مجلس الإدارة)

أنتخب السيد / محمد عبد الله الحبيب كنائب رئيس مجلس الإدارة للشركة في 25 يونيو 2020 ويشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة منذ 19 نوفمبر 2018. بالإضافة إلى أنه يشغل حالياً منصب رئيس قطاع شؤون الشركات والخدمات الإدارية لشركة كامكو للاستثمار، حيث انضم السيد / محمد الحبيب إلى شركة كامكو للاستثمار في عام 2009 وتمت ترقيته إلى منصب رئيس الموارد التنفيذي في عام 2013. وتولى منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في الفترة ما بين 2013 و 2019، وتبعاً لعملية اندماج بيت الاستثمار العالمي وكامكو للاستثمار في عام 2019، تولى منصب رئيس قطاع شؤون الشركات والخدمات الإدارية. يمتلك 30 عامًا من الخبرة العملية الواسعة في مجالات عدة كالموارد البشرية والشؤون الإدارية والمحاسبة والتسويات، وقبل التحاقه بشركة كامكو للاستثمار، شغل عدة مناصب منها في شركة Enhanced Engineering & Multi-Technologies وشركة مشاريع الكويت القابضة والشركة الكويتية للإستكشافات البترولية الخارجية، يشغل حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة منافع القابضة وشركة الأبراج المتحدة بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة شمال أفريقيا القابضة و نائب رئيس مجلس إدارة مصنع قنديل للزجاج - مصر وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات في الكويت.

السيد / فيصل منصور صرخوه (عضو مجلس الإدارة)

تم تعيين السيد / فيصل منصور صرخوه بمجلس إدارة الشركة في 25 يونيو 2022 حيث أنه يشغل منصب عضو مجلس إدارة الشركة منذ أغسطس 2016. بالإضافة إلى أنه يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة كامكو للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك. (عامّة)، وعضو مجلس إدارة بنك برفان ش.م.ك. (عامّة)، وعضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وعضو مجلس إدارة شركة المركز الطبي الكويتي القابضة ش.م.ك. (مقفلة)، وعضو مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار (المملكة العربية السعودية)، وعضو مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار، وعضو اللجنة الاستشارية لكلية إدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية في الكويت، وعضو مجلس إدارة في المجلس الاستشاري الصناعي في الكلية الاستراتيجية في الكويت. حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة، ودرجة ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية بامتياز من جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris بفرنسا.

السيد / حمد عبد الله الغانم (عضو مجلس الإدارة)

تم تعيين السيد / حمد عبد الله الغانم بمجلس إدارة الشركة في 25 يونيو 2020. كما أنه شغل سابقاً منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة منذ عام 1 مارس 2013 حتى 25 يونيو 2020. حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتسويق من الولايات المتحدة.

السيد / محمود فؤاد الغانم (عضو مجلس الإدارة)

أنتخب السيد / محمود فؤاد الغانم بمجلس إدارة الشركة في 25 يونيو 2020. أيضاً يشغل حالياً مديراً تنفيذياً لمجموعة فؤاد الغانم وأولاده ومدير في العديد من شركات مجموعة فؤاد الغانم وأولاده منها شركة فؤاد الغانم وأولاده للسيارات. بالإضافة إلى ذلك فإنه يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة إيلاف للتأمين التكافلي. حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة.

السيد الدكتور / محمد زياد يوسف العليان (عضو مجلس الإدارة)

تم تعيين السيد / محمد زياد يوسف العليان بمجلس إدارة الشركة في 25 يونيو 2020 حيث إنه يشغل منصب عضو مجلس إدارة الشركة منذ أغسطس 2016. أيضاً يشغل حالياً الرئيس التنفيذي لشركة الدائرة المركزية، ونائب رئيس التحرير وشريك في الملكية في جريدة كويت تايمز ("Kuwait Times")، كما شغل في السابق رئيس طب الطوارئ في مستشفى دار الشفاء ومستشفى مبارك. حصل على درجة ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية المشتركة ما بين جامعة لندن للاقتصاد (London School of Economics) و ("NY Stern") و ("HEC Paris").

السيد / أحمد فتحي أبو زيد (عضو مجلس الإدارة)

تم تعيين السيد / أحمد فتحي أبو زيد بمجلس إدارة الشركة في 25 يونيو 2020 حيث إنه يشغل منصب عضو مجلس إدارة الشركة منذ أغسطس 2016. أيضاً يشغل حالياً الرئيس التنفيذي لشركة الصفاة للاستثمار وهي شركة مساهمة تملك محفظة استثمارات متنوعة وحصصاً في قطاعات حيوية مثل العقار والأسواق المالية إضافة إلى أنها تقدم خدمات مالية واستشارية. لديه خبرة تناهز 25 عاماً في القطاع المالي حيث عمل في قطاعات البنوك وإدارة الاستثمار والتجارة العامة والمقاولات على صعيد المنطقة والعالم. وشغل سابقاً منصب رئيس إدارة الائتمان في شركة كوريليس (الذراع التأجير للبنك التجاري الدولي في مصر)، ونائب المدير العام لقطاع البنوك والتمويل - مجموعة شركات محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده، وفي البنك التجاري الدولي في مصر.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

لم يتم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة في الخمس السنوات السابقة

تأكيد البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية المدققة للأعوام 2017 و2018 و2019 و2020 و2021 من قبل اجتماعات الجمعية العامة العادية للشركة في 2018/10/15 و2020/06/25 و2020/10/5 و2022/10/23 على التوالي. وقد تم إلزام مجلس إدارة الشركة بتقديم النتائج المالية للشركة وفقاً لقانون الشركات رقم 2016/1 وتعديلاته اللاحقة وقد وافق مجلس الإدارة على الاضطلاع بتلك المسؤولية.

وصفاً موجزاً للتعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات العلاقة

عقود مبرمة مع الشركة المصدرة وحصل عن طريقها أي عضو مجلس إدارة على ربح شخصي

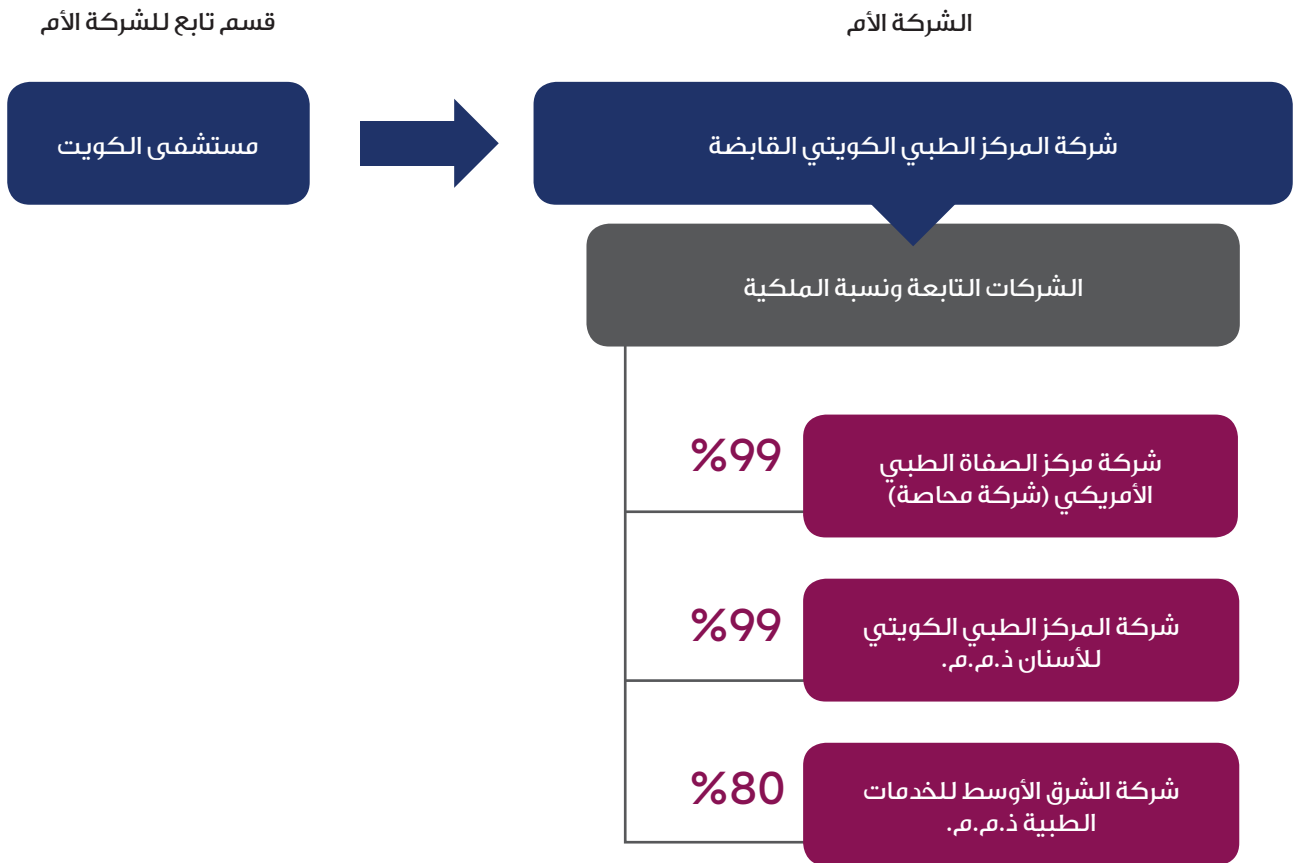
لا يوجد أي عقود مبرمة بين الشركة المصدرة وأعضاء مجلس الإدارة قد تحقق ربحاً شخصياً لأي من الأشخاص أعضاء مجلس الإدارة، وإن وجدت فهي في السياق العادي للأعمال.

الإدارة التنفيذية

يتولى إدارة الشركة فريق إداري مسؤول عن الإشراف اليومي والمراقبة لأعمال الشركة القابضة وخاصة فيما يتعلق بضمان الالتزام بتنفيذ استراتيجية الشركة والتحكم بالمخاطر واستقلالية الوظائف. كما تقوم الإدارة التنفيذية بأداء مهام عديدة منها مراجعة وبحث أي أفكار أو مقترحات لمجلس الإدارة، تنفيذ كافة سياسات وأنظمة الشركة الداخلية والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، إعداد تقارير دورية (مالية وغير مالية)، إعداد أنظمة تدقيق داخلي وإدارة المخاطر والتأكد من كفاءتها وكفايتها. تتكون الإدارة التنفيذية من كل من:

الاسم	المنصب	عدد سنوات الخبرة في الشركة*	إجمالي سنوات الخبرة*	الكيان
السيد / جراح وليد الناصر	الرئيس التنفيذي	2	15	شركة المركز الطبي الكويتي القابضة ش.م.ك.م
الكسندر يانيولوسكي	الرئيس التنفيذي	2	19	مستشفى الكويت
مارغاريتا فاست	رئيس المدراء الماليين	3	35	مستشفى الكويت
هشام صديق	رئيس مسؤولي الجودة	3	28	مستشفى الكويت
أليسون هارفي	رئيس مسؤولي الممرضين	2	40	مستشفى الكويت
مروة حسونة	رئيس الموارد البشرية	2	27	مستشفى الكويت

*تم تدوير أرقام سنوات الخبرة لأقرب سنة.



هيكل رأس المال والاقتراض

يوضح الجدول التالي رسمة الشركة* كما في 30 سبتمبر 2022:

بيانات قائمة المركز المالي الموحدة (دينار كويتي)	كما في 30 سبتمبر 2022
حقوق الملكية	
رأس المال	28,536,078
خسائر متراكمة	(45,075,620)
صافي حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم	(16,539,542)
حقوق الجهات غير المسيطرة	189,252
إجمالي حقوق الملكية	(16,350,290)
المطلوبات	
المطلوبات غير المتداولة	
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	737,006
التزامات التأجير	234,705
أقساط غير جارية من قرض لأجل	6,796,464
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	7,768,175
المطلوبات المتداولة	
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	4,833,925
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	33,111,985
التزامات التأجير	102,638
بنوك دائنة	2,807,011
مجموع المطلوبات المتداولة	40,855,559
مجموع المطلوبات	48,623,734
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	32,273,444

* الرسمة هي إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات

توزيع الأرباح من قبل الشركة المُصدرة

لم يتم توزيع أرباح من قبل الشركة المصدرة خلال الخمسة سنوات السابقة.

معلومات مالية مختارة

تم استخراج المعلومات المالية المختارة أدناه من البيانات المالية الموحدة للشركة، ويجب قراءتها بالاقتران مع البيانات المالية الموحدة للشركة والإيضاحات المرفقة بها كما في وللسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2019 ومع ذلك للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022 و 30 سبتمبر 2021.

بيانات قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2021	كما في 30 سبتمبر 2022	بيانات قائمة المركز المالي الموحدة (دينار كويتي)
		الموجودات
27,265,884	25,026,194	الممتلكات والمنشآت والمعدات
27,265,884	25,026,194	مجموع الموجودات غير المتداولة
		الموجودات المتداولة
1,048,460	2,575,110	مخزون
1,815,650	3,368,815	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,192,826	1,303,325	نقد وأرصدة لدى البنوك
4,056,936	7,247,250	مجموع الموجودات المتداولة
31,322,820	32,273,444	مجموع الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
28,536,078	28,536,078	رأس المال
(40,526,418)	(45,075,620)	خسائر متراكمة
(11,990,340)	(16,539,542)	صافي حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم
189,455	189,252	حقوق الجهات غير المسيطرة
(11,800,885)	(16,350,290)	إجمالي حقوق الملكية
		المطلوبات
		المطلوبات غير المتداولة
786,562	737,006	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
303,865	234,705	التزامات التأجير
6,796,464	6,796,464	أقساط غير جارية من قرض لأجل
7,886,891	7,768,175	إجمالي المطلوبات غير المتداولة
		المطلوبات المتداولة
4,903,887	4,833,925	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
28,395,414	33,111,985	مطلوب إلى أطراف ذات علاقة
105,500	102,638	التزامات التأجير
1,832,013	2,807,011	بنوك دائنة
35,236,814	40,855,559	مجموع المطلوبات المتداولة
43,123,705	48,623,734	مجموع المطلوبات
31,322,820	32,273,444	مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

كما في 31 ديسمبر			بيانات قائمة المركز المالي الموحدة (دينار كويتي)
2019	2020	2021	
الموجودات			
33,742,243	30,441,231	27,265,884	الممتلكات والمنشآت والمعدات
190,000	190,000	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
33,932,243	30,631,231	27,265,884	مجموع الموجودات غير المتداولة
الموجودات المتداولة			
335,082	426,426	1,048,460	مخزون
886,960	860,995	1,815,650	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
818,937	1,180,626	1,192,826	نقد وأرصدة لدى البنوك
2,040,979	2,468,047	4,056,936	مجموع الموجودات المتداولة
35,973,222	33,099,278	31,322,820	مجموع الموجودات
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
28,536,078	28,536,078	28,536,078	رأس المال
(17,972,332)	(31,477,539)	(40,526,418)	خسائر متراكمة
10,563,746	(2,941,461)	(11,990,340)	صافي حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم
134,709	166,824	189,455	حقوق الجهات غير المسيطرة
10,698,455	(2,774,637)	(11,800,885)	إجمالي حقوق الملكية
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
602,656	594,732	786,562	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
399,937	383,486	303,865	التزامات التأجير
-	-	6,796,464	أقساط غير جارية من قرض لأجل
1,002,593	978,218	7,886,891	إجمالي المطلوبات غير المتداولة
المطلوبات المتداولة			
3,091,816	5,519,418	4,903,887	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
18,887,825	27,467,640	28,395,414	مطلوب إلى أطراف ذات علاقة
1,999,746	1,799,746	-	أقساط جارية من قرض لأجل
80,245	98,891	105,500	التزامات التأجير
212,542	10,002	1,832,013	بنوك دائنة
24,272,174	34,895,697	35,236,814	مجموع المطلوبات المتداولة
25,274,767	35,873,915	43,123,705	مجموع المطلوبات
35,973,222	33,099,278	31,322,820	مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

بيانات قائمة الدخل الموحدة

بيانات قائمة الدخل الموحدة (دينار كويتي)	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
الإيرادات	12,698,831	11,844,525
تكلفة الإيرادات	(15,627,706)	(19,738,396)
إجمالي خسارة النشاط	(2,928,875)	(7,893,871)
إيرادات أخرى	-	92,658
مخصص انتفت الحاجة إليه	15,546	397,882
إجمالي خسارة النشاط والإيرادات الأخرى	(2,913,329)	(7,403,331)
المصرفات		
مصروفات عمومية وإدارية	290,254	448,686
استهلاكات	9,179	10,219
مخصص بضاعة بطيئة الحركة	6,750	6,266
مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها	24,750	29,000
تكاليف تمويل	1,285,143	1,277,328
مجموع المصرفات	1,616,076	1,771,499
صافي خسارة السنة	(4,529,405)	(9,174,830)
الدخل الشامل الآخر للسنة		
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-
إجمالي الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة	(4,529,405)	(9,174,830)
العائد إلى:		
مساهمي الشركة الأم	(4,549,202)	(9,217,461)
حصص غير مسيطرة	19,797	42,631
	(4,529,405)	(9,174,830)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			بيانات قائمة الدخل الموحدة (دينار كويتي)
2019	2020	2021	
4,877,907	3,932,709	11,844,525	الإيرادات
(12,654,344)	(14,939,943)	(19,738,396)	تكلفة الإيرادات
(7,776,437)	(11,007,234)	(7,893,871)	إجمالي خسارة النشاط
1,902	45,869	92,658	إيرادات أخرى
1,084	(1,955)	-	خسارة من بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات
842	-	397,882	مخصص انتفت الحاجة إليه
(7,772,609)	(10,963,320)	(7,403,331)	إجمالي خسارة النشاط والإيرادات الأخرى
			المصروفات
(444,772)	(380,860)	(448,686)	مصروفات عمومية وإدارية
(45,851)	(40,339)	(10,219)	استهلاكات
-	(9,000)	(6,266)	مخصص بضاعة بطيئة الحركة
(18,000)	(86,000)	(29,000)	مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها
(413,669)	(1,993,573)	(1,277,328)	تكاليف تمويل
(922,292)	(2,509,772)	(1,771,499)	مجموع المصروفات
(8,694,901)	(13,473,092)	(9,174,830)	صافي خسارة السنة
			الدخل الشامل الآخر للسنة
-	-	-	إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة
(8,694,901)	(13,473,092)	(9,174,830)	إجمالي الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة
			العائد إلى:
(8,704,099)	(13,505,207)	(9,217,461)	مساهمي الشركة الأم
9,198	32,115	42,631	حصص غير مسيطرة
(8,694,901)	(13,473,092)	(9,174,830)	

بيانات قائمة التدفقات النقدية الموحدة

بيانات قائمة التدفقات النقدية الموحدة (دينار كويتي)	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات		
صافي خسارة السنة	(4,529,405)	(9,174,830)
تعديلات		
استهلاكات	3,407,617	4,472,689
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	24,750	29,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	75,487	252,994
تكاليف تمويل	1,285,143	1,277,328
تنازل عن إيجار بسبب كوفيد 19	-	(658)
مخصص انتفا الحاجة إليه	-	(397,882)
مخصص بضاعة	6,750	6,266
ربح (خسارة) العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل	270,342	(3,535,093)
التغيرات في رأس المال العامل		
مخزون	(1,533,400)	(628,300)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(1,577,915)	(983,655)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(69,962)	(217,648)
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	3,797,370	(39,563)
مخصص مكافأة نهاية خدمة مدفوعة	(125,043)	(61,164)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من أنشطة العمليات	761,392	(5,465,423)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات	(1,170,685)	(1,271,081)
صافي المستبعد من ممتلكات ومنشآت ومعدات	2,757	-
المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	358,582
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	(1,167,928)	(912,499)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
قرض لأجل	-	4,996,718
التزامات التأجير	(72,022)	(125,171)
توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة	(20,000)	(20,000)
تكاليف تمويل مدفوعة	(365,941)	(283,436)
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) أنشطة التمويل	(457,963)	4,568,111
(النقص) / زيادة في النقد والنقد المعادل	(864,499)	(1,809,811)
النقدية والنقد المعادل في بداية السنة	(639,187)	1,170,624
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	(1,503,686)	(639,187)
معاملات غير نقدية		
ممتلكات ومنشآت ومعدات	-	26,261
التزامات التأجير	-	26,261

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			بيانات قائمة التدفقات النقدية الموحدة (دينار كويتي)
2019	2020	2021	
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات			
(8,694,901)	(13,473,092)	(9,174,830)	صافي خسارة السنة
تعديلات			
4,385,169	4,388,531	4,472,689	استهلاكات
18,000	86,000	29,000	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
147,401	155,836	252,994	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
413,669	1,993,573	1,277,328	تكاليف تمويل
-	(28,998)	(658)	تنازل عن إيجار بسبب كوفيد 19
-	-	(397,882)	مخصص انتفا الحاجة إليه
-	9,000	6,266	مخصص بضاعة
(1,084)	1,955	-	الخسارة/(الربح) من بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات
(3,731,746)	(6,867,195)	(3,535,093)	ربح (خسارة) العمليات قبل التغييرات في رأس المال العامل
التغييرات في رأس المال العامل			
2,555	(100,344)	(628,300)	مخزون
(196,915)	(60,035)	(983,655)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(173,776)	2,463,100	(217,648)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
5,504,102	6,695,226	(39,563)	مطلوب إلى أطراف ذات علاقة
(55,935)	(163,760)	(61,164)	مخصص مكافأة نهاية خدمة مدفوعة
1,348,285	1,939,992	(5,465,423)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من أنشطة العمليات
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
(184,312)	(1,015,531)	(1,271,081)	شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات
1,084	-	358,582	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(183,228)	(1,015,531)	(912,499)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(1,000,000)	(200,000)	4,996,718	قرض لأجل
(99,300)	(66,496)	(125,171)	التزامات التأجير
-	-	(20,000)	توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة
(174,113)	(93,736)	(283,436)	تكاليف تمويل مدفوعة
(1,273,413)	(360,232)	4,568,111	صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(108,356)	564,229	(1,809,811)	(النقص) / زيادة في النقد والنقد المعادل
714,751	606,395	1,170,624	النقدية والنقد المعادل في بداية السنة
606,395	1,170,624	(639,187)	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة
معاملات غير نقدية			
-	8,500	26,261	ممتلكات ومنشآت ومعدات
-	8,500	-	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	82,442	26,261	التزامات التأجير

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

وصف العقود المبرمة بين أعضاء مجلس الإدارة أو أي من الشركات التابعة للمصدر

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وموظفي الإدارة العليا بالشركة المصدرة والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة الأم وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

يعرض الجداول التالي إجمالي قيمة المعاملات والأرصدة القائمة لدى الأطراف ذات علاقة:

أطراف ذات علاقة (دينار كويتي)		كما في 30 سبتمبر 2022	كما في 31 ديسمبر 2021
معاملات متضمنة ببيان المركز المالي المجموع			
شراء ممتلكات وممتلكات ومعدات	-	1,074,665	
أرصدة متضمنة ببيان المركز المالي المجموع			
مطلوب الي:			
شركة الغانم انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.	3,664,585	3,563,827	
شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع.	13,197,288	10,802,705	
*قرض من المساهمين	16,238,000	14,016,770	
اخرى	12,112	12,112	
	33,111,985	28,395,414	

*يحمل القرض من المساهمين معدل فائدة يتراوح بين 3.75% إلى 5.25% سنوياً.

أطراف ذات علاقة (دينار كويتي)				كما في 31 ديسمبر
				2021
معاملات متضمنة ببيان المركز المالي المجموع				
شراء ممتلكات وممتلكات ومعدات	-	-	1,074,665	7,980,054
أرصدة متضمنة ببيان المركز المالي المجموع				
مطلوب الي:				
شركة مجموعة أسس القابضة ش.م.ك.ع.	-	-	-	8,360
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	(8,360)	(8,360)		
شركة الصفاة للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)	-	2,919	2,919	
شركة الغانم انترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.	3,563,827	3,172,484	3,149,672	
شركة الصفاة للاستثمارات ش.م.ك. (مقفلة)	-	85,460	85,460	
شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع.	10,802,705	8,529,366	8,391,424	7,661,864
*قرض من المساهمين	14,016,770	15,665,299	7,229,341	2,260,000
اخرى	12,112	12,112	12,112	
	28,395,414	27,467,640	18,887,825	13,172,027

*يحمل القرض من المساهمين معدل فائدة يتراوح بين 3.75% إلى 5.25% سنوياً.

مزيد من المعلومات

لمزيد من التفاصيل حول المعلومات المالية للشركة، يرجى الاطلاع على: (i) الملاحظات على البيانات المالية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022، و (ii) الملاحظات على البيانات المالية السنوية لعام 2021، و (iii) الملاحظات على البيانات المالية السنوية لعام 2020، و (iv) الملاحظات على البيانات المالية السنوية لعام 2019، وكل منها موضح بالكامل تحت عنوان "البيانات المالية".

إصدارات الاوراق المالية السابقة من قبل الشركة المُصدرة

لم يُصدر الملتزم أي أوراق مالية خلال السنوات الخمس الماضية. لا يوجد حالياً أي صكوك صادرة وقائمة تخص الشركة المصدرة.

القضايا المؤثرة

الشركة المصدرة ليست طرفاً في أي إجراءات حكومية، أو إجراءات إدارية، أو إجراءات قضائية، أو تحكيم (سواء كانت هذه الإجراءات معلقة أو محتملة والشركة المصدرة على معرفة بها) والتي قد يكون لها أو كان لها في الماضي القريب تبعات مؤثرة بصورة جوهرية على المركز المالي للشركة وأرباحها.

العقود الرئيسية

لم تدخل الشركة المصدرة في أي من العقود الرئيسية خارج النشاط الاعتيادي لها أو لغير غرض التمويل خلال السنتين السابقتين على تاريخ تقديم طلب اعتماد هذه النشرة. كما لم يتم الاعتماد على أي عملاء أو موردين محددین أو على أي حقوق براءة اختراع أو حقوق ملكية فكرية أخرى أو تراخيص أو عقود خاصة تحظى أي منها بأهمية رئيسية في نشاط الشركة المصدرة.

عوامل المخاطر

يتعين على المستثمرين التحقق بعناية من عوامل المخاطر المبينة أدناه بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة وذلك قبل الاستثمار في الأسهم. وترى الشركة المصدرة أن العوامل التالية تمثل المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار في الأسهم، مع الإشارة إلى أن هذه المخاطر لا تعتبر شاملة، ذلك أن هناك ثمة اعتبارات أخرى بعض منها قد لا يكون معلوماً من قبل إدارة الشركة في الوقت الحالي أو قد تعتبرها الشركة أنها غير جوهرية، والتي قد تؤثر على الاستثمار في الأسهم.

كما يجب على المستثمرين المحتملين قراءة المعلومات التفصيلية المنصوص عليها في الأجزاء الأخرى من هذه النشرة وتكوين رأيهم الخاص قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

المخاطر ذات الصلة بنشاط الشركة المصدرة وعملياتها

العوامل المتعلقة بالشركة

مخاطر السوق

المخاطر التشغيلية

الدعاوى القضائية والغرامات التي قد تواجهها الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة

أن الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة عرضة لمخاطر إقامة دعاوى قضائية من قبل العديد من الأطراف التي تتعامل معها وسينتج بشكل محتمل، عن الأحكام الصادرة أو القرارات ضد الشركة في هذه الدعاوى المحتملة، أضراراً وتكاليف قضائية وغرامات كبيرة، كل ذلك سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

تعتبر السياسات والوسائل المحاسبية لدى الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة حاسمة في الكيفية التي تقوم بها بالإبلاغ عن وضعها المالي ونتائج الأعمال وتتطلب من الإدارة إجراء تقييمات بشأن أمور غير مؤكدة

تعتبر السياسات والوسائل المحاسبية جوهرية بشأن الكيفية التي تقوم بها الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة بتسجيل والإبلاغ عن وضعها المالي ونتائج أعمالها ويتعين على الإدارة الحكم في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات المحاسبية بحيث تلتزم بالمعايير الدولية للمحاسبة المالية.

وقد قامت الإدارة بتحديد أهم السياسات المحاسبية التي تبنتها في الايضاحات الخاصة بالبيانات المالية الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة باعتبارها أمور هامة لما تطلبه من تقدير الإدارة لقيمة الإيرادات المقررة وبعض الاصول والالتزامات والتعهدات والالتزامات الطارئة (راجع الايضاحات بالبيانات المالية السنوية المدققة الخاصة بالسنة المالية 2021). وتشمل هذه الاحكام والتقديرية على سبيل المثال متي يحدث تدهور في الاصول وتصنيف الاصول المالية وتحديد مخصصات خسائر الائتمان والقيم العادلة للأصول والمطلوبات.

ويمكن أن تؤثر شركة متنوعة من العوامل على القيمة النهائية التي يتم الحصول عليها إما عند تحقيق الإيرادات أو تحمل المصروفات واسترداد الاصول أو تخفيض المطلوبات. وقد وضعت الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة سياسات وإجراءات المراقبة يقصد بها ضمان التحكم الجيد في التقديرات والاحكام المحاسبية الهامة لديه وتطبيقها بشكل متنسق. بالإضافة لذلك، تضمن السياسات والإجراءات الرقابية عملية تغيير السياسات المحاسبية بأسلوب مناسب. ومع ذلك، ونظراً لعدم اليقين الذي يحيط بأحكام وتقديرات الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة بشأن هذه المواضيع، لا يمكن للشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة ضمان أنها لن تكون مطالبة بإجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغتها قبل فترة البيانات المالية المستقبلية.

المخاطر الرقابية

مخاطر أخرى

قد تتعارض مصالح كبار مساهمين الشركة المصدرة في بعض الأحيان مع مصالح صغار المساهمين

قد يتعاون كبار مساهمي الشركة المصدرة فيما بينهم، أو مع بعض المساهمين الآخرين في منع بعض الإجراءات أو القرارات المقترحة في اجتماعات الجمعية العامة العادية السنوية أو الاجتماعات غير العادية لمساهمي الشركة المصدرة، وبالطبع، فعلى المستثمرين مراعاة أنه قد تتعارض مصالح كبار المساهمين في الشركة المصدرة في بعض الأحيان مع مصالح مساهمي الشركة. وفي هذه الأحيان، قد تتضرر بعض الفئات من المساهمين. وللمزيد من المعلومات حول احترام حقوق المساهمين برجاء الرجوع إلى " - الحوكمة: القاعدة الثامنة" الوارد أعلاه.

المخاطر المتعلقة بعقود البناء والتشغيل والتحويل (BOT)

ينتج عن مشروع البناء والتشغيل والتحويل (BOT) الخاص بمشروع مستشفى الكويت والتي تم عقده مع الحكومة الكويتية عدد من المخاطر ومنها احتمالية توقيع الحكومة لغرامات على الشركة نتيجة عدم وفائها ببعض الالتزامات الخاصة بهذا المشروع وكذلك مخاطر عدم قدرة الشركة على تعديل أسعار خدماتها بالتناسب مع أي ارتفاع في تكاليف المشروع التشغيلية نتيجة لشروط معينة مع الجهات الحكومية التي تتعامل معها، بالإضافة إلى أن الجهات الحكومية المتعاقد معها قد تقوم بفسخ أو إنهاء عقد المشروع أو تعديله لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة أو لأسباب أخرى قد لا تعلم الشركة تفاصيلها وقد تكون التعويضات التي تحصل عليها الشركة في هذه الحالات غير كافية أو متوافرة. كما أنه مع قرب انتهاء مدة المشروع تنشأ مخاطر عدم تجديد عقد المشروع مع الشركة المصدرة ومن ثم مخاطر فقد المصدر الرئيسي لدخل الشركة. بالتالي لا يوجد ضمان ان تتمكن الشركة من تجنب المخاطر المرتبطة بهذا النوع من العقود مما يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائجها المستقبلية. المخاطر ذات الصلة بالمنطقة التي تعمل فيها الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة.

تستمر الأنظمة القانونية في دولة الكويت في التطور وينشأ عن ذلك بيئة غير مستقرة للاستثمار والأعمال التجارية

تمر دولة الكويت بمراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والرقابية التي تميز الدول الأكثر تقدماً. ونتيجة لذلك، قد لا يتم تطبيق تدابير الحماية الإجرائية وكذلك اللوائح الرسمية والقوانين بشكل متنسق، وفي بعض الأحيان قد لا يكون من الممكن الحصول على التدابير القانونية التي يتم توفيرها بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة في الوقت المطلوب. وبما أن البيئة القانونية تظل خاضعة إلى التطوير المستمر، قد يواجه المستثمرين في دولة الكويت الغموض من حيث أمان استثماراتهم. كما أن أية تغييرات غير متوقعة في الأنظمة القانونية في دولة الكويت قد يكون لها تأثير مادي سلبي على حقوق حملة الأسهم أو الاستثمارات التي قامت بها الشركة المصدرة أو قد تقوم بها في المستقبل، وبالتالي قد يكون لذلك تأثير سلبي مادي على أعمال الشركة المصدرة ووضعها القانوني ونتائج أعمالها.

الانظمة القانونية والرقابية

قد تؤدي النظم القانونية والرقابية إلى خلق بيئة غير ملائمة بالنسبة لأنشطة الاستثمار والأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي هي في مرحلة تطوير أجهزتها الحكومية وكذلك النظم القانونية والرقابية، إلا أنها ليست بنفس الوضع الذي تتمتع به المؤسسات الحكومية في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد وضعت الكويت، بالإضافة إلى دول أخرى في منطقة مجلس التعاون الخليجي، إجراءات لتعزيز المزيد من الكفاءة والفاعلية ضمن نظمها القانونية والرقابية، ومن بين تلك الإجراءات، قيام دولة الكويت ودول ضمن مجلس التعاون الخليجي بتحمل الالتزامات الناشئة عن الانفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) (وفقاً لما حددته منظمة التجارة العالمية) وقد سنت دولة الكويت بالفعل تشريعاً لمد نطاق الملكية الأجنبية، على سبيل المثال لا الحصر. إلا أن دولة الكويت قد تشهد تغييرات في اقتصادها وسياسات حكومتها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر السياسات المتعلقة باستمرار تمديد حقوق الملكية الأجنبية بموجب التزامات دولة الكويت الناشئة تجاه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة/ منظمة التجارة العالمية) على نحو قد يؤثر على أعمال الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة.

تأثير التعديلات على القواعد الرقابية

تخضع الشركة المصدرة للقوانين واللوائح والاجراءات السياسيات الإدارية في دولة الكويت وكل دولة أخرى تمارس فيها نشاطها. وقد تحد هذه اللوائح من أنشطة الشركة المصدرة، كما قد تؤثر التغييرات التي تطرأ على القواعد الإشرافية واللوائح، وبصفة خاصة في دولة الكويت، على نشاط الشركة المصدرة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو مستقبلها. وعلى الرغم من أن

الشركة المصدرة تعمل مع الجهات الرقابية عن كثب وتراقب الموقف بشكل مستمر، إلا أنه لا يمكن التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في اللوائح التنظيمية أو السياسات المالية أو غيرها من السياسات والتي هي خارجة عن سيطرة الشركة المصدرة.

الإفلاس في القانون الكويتي

تتساوى كافة المطالبات أو الحقوق التي يطالب بها المساهمين في الأسهم المزمع إصدارها أو من ينوب عنهم في المرتبة ودون أي تمييز مع الأسهم القائمة للشركة المصدرة. وفي حالة صدور الحكم بإفلاس الشركة المصدرة، فإن أحكام الإفلاس المنصوص عليها في قانون الإفلاس رقم 71 لسنة 2020 وأحكام التنفيذ على أصول الشركة، قد يؤثران تأثيراً سلبياً على قدرة الشركة المصدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المساهمين أو رد أموال حملة الأسهم في حالة الإفلاس، وتصنف أي مطالبات لمساهمي الشركة بدرجة أقل في المرتبة للمطالبات ذات الأولوية طبقاً للقانون لصالح الدولة والجهات الحكومية والضريبية والعمالية والدائنين المرتهنين وغيرها من جميع دائني الشركة المصدرة.

كما أن الحصول على حكم إفلاس نهائي في الكويت قد يستغرق عدة سنوات. لذلك، لا يوجد ثمة تأكيد بأن المساهمين سوف يحصلون على كامل قيمة مطالباتهم أو الحصول عليها على الإطلاق في حالة إفلاس الشركة المصدرة.

القوة القاهرة

قد تحدث تغيرات غير متوقعة تعيق وفاء الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة بالتزاماتها فيما يتعلق بالعمليات الحالية والمخططة. وتتضمن حالات القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر وقوع الحوادث، أو اندلاع الحروب، أو الثورات، أو أعمال الشغب، أو العصيان المدني، أو أحداث القضاء والقدر، أو وقوع الكوارث الطبيعية والإضرابات أو النزاعات العمالية.

وليس هناك ضمان لاستمرار الأداء المالي للشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة في المستقبل. لقد ظل الأداء المالي للشركة المصدرة منذ التأسيس يلقى الدعم من الظروف الاقتصادية القوية في الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك خلال تلك الفترة على خلفية استقرار سياسي نسبي وارتفاع مستمر في أسعار النفط. ولا يمكن أن يكون هناك ضمان باستمرارية الأداء المالي للشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة في المستقبل، أو أن نمو واستقرار الأسواق التي تعمل وتستثمر فيها الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة سوف يستمر. ونظراً للعلاقات المتداخلة بين الأسواق المالية العالمية، وجب على المستثمرين ملاحظة أن نشاط الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة وأدائها المالي يمكن أن يتأثر تأثيراً سلبياً بالتطورات السياسية والاقتصادية والتطورات الأخرى ذات الصلة وذلك داخل وخارج منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة دول الشرق الأوسط. وفي حالة عدم تمكن الشركة المصدرة من تقديم عوائد استثمارية مرضية أو مناسبة بشكل مستمر، يمكن للمساهمين الحاليين أن يقرروا تخفيض أو تصفية استثماراتهم. وتعتبر الشركة المصدرة معرضة لخطر سوء الإدارة، أو الغش، أو الاحتيال، أو الإخفاق.

وتستمر الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة في تطوير نظمها وذلك استجابةً للنمو المتوقع وزيادة الدقة والنخوص في إدارة أصولها والاستثمارات المختلفة. وفي حين ترى الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة أنها تملك الضوابط المالية والإدارية الملائمة، إلا أن أي سوء إدارة، أو غش، أو احتيال أو إخفاق في النهوض بالمسؤوليات التشغيلية للشركة المصدرة، أو الدعاية السلبية الناشئة عن تلك الأعمال، أو توجيه اتهام من أي طرف آخر لها، يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة الشركة المصدرة على المحافظة على الدخل من المحفظة الائتمانية والاستثمارات المختلفة أو زيادته.

المخاطر ذات الصلة بأسهم الطرم

الاستثمار في أوراق مالية في الأسواق النامية والناشئة يتضمن بوجه عام نسبة مخاطر مرتفعة

يجب على المستثمرين في الأسواق النامية والناشئة – مثل الكويت – العلم أن هذه الأسواق تخضع إلى مخاطر أكبر من الأسواق الأكثر تطوراً، بما في ذلك مستوى أعلى للتقلب ومحدودية السيولة والتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك ضمان أن أسواق الأوراق المالية المعرضة لخطر الأسواق النامية والناشئة – مثل الأسهم – لن تتأثر سلباً بأحداث في مكان آخر وخاصة في الأسواق الناشئة.

وتشمل المخاطر المحددة في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي يمكن أن ينتج عنها تأثير مادي سلبي على أعمال الشركة المصدرة وشركاتها التابعة والزميلة ووضعها المالي ومستقبلها ما يلي:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- أعمال خارجية تتعلق بالحرب والنزاعات المدنية أو العداوات أو النزاعات الأخرى.
- الاضطراب أو العنف المحلي.
- زيادة التضخم وتكلفة المعيشة.
- النظم الضريبية والقوانين الضريبية المتغيرة بما في ذلك فرض الضرائب في الدول التي لا تفرض ضرائب وزيادة الضرائب في الأماكن منخفضة الضريبة.
- التدخلات الحكومية وسياسة الحماية الحكومية.
- التغييرات السلبية المحتملة في القوانين والممارسات الرقابية وتشمل الهياكل القانونية والقوانين الضريبية.
- الصعوبات في توظيف الموظفين وإدارة العمليات.
- النظم القانونية التي يمكن أن تجعل من الصعب على الشركة المصدرة تنفيذ حقوق ملكيتها الفكرية والتعاقدية.
- القيود على حق تحويل أو إخراج العملة.
- مخاطر عدم القدرة على تحصيل بعض الأرصدة أو تحصيلها خلال وقت أطول.
- التغيير في سعر الصرف.
- الصعوبات اللوجستية وصعوبات الاتصال.

لذا ينبغي على المستثمرين المحتملين ممارسة العناية الخاصة لتقييم المخاطر المعنية ويجب عليهم تحديد ما إذا كان الاستثمار في الأوراق المالية ملائم في ضوء تلك المخاطر. وعموماً، فإن الاستثمار في الأسواق النامية والناشئة مناسب أكثر للمستثمرين المؤهلين الذين يتفهمون كافة المخاطر المعنية.

ملائمة الاستثمار

يتعين على كل مستثمر محتمل في الأسهم أن يحدد ملائمة ذلك الاستثمار وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مستثمر محتمل القيام بما يلي:

- أن يكون لديه معرفة وخبرة كافية للقيام بتقييم مُجدي للأسهم ومميزات ومخاطر الاستثمار في الأسهم، والمعلومات الواردة في هذه النشرة.
- أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها وذلك لتقييم أي استثمار في الأسهم في سياق وضعه المالي الخاص، وكذلك تقييم تأثير الأسهم على محافظته الاستثمارية بصفة عامة.
- أن يكون لديه فهم تام بشروط الاستثمار في أسهم الشركة، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في أية أسواق مالية ذات صلة.
- أن يكون قادراً بمساعدة مستشار استثمار على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

السيولة وتغير سعر الأسهم

إن أسهم الشركة المصدرة غير مدرج في بورصة الكويت. وقد لا يتمكن المستثمرون من بيع أسهمهم، (بما فيها أسهم الطرح)، بسعر الطرح أو بقيمة أعلى، وقد لا يتمكنون من بيعها مطلقاً، إذ أن أسعار أسهم الطرح بعد الاكتتاب قد تتأثر بعدة عوامل قد تخرج عن سيطرة الشركة المُصدرة، ويشمل ذلك -دون حصر- التغييرات التي تطرأ على نتائج عمليات الشركة المُصدرة، وظروف السوق، أو التغييرات التي تطرأ على الأنظمة الحكومية. على المستثمرين أن يدركوا أن قيمة الاستثمار في الأسهم، (بما في ذلك أسهم الإصدار)، قد تنخفض وقد ترتفع. ويمكن أن يكون سعر السوق لأسهم الطرح متذبذباً وقد يخضع لتقلبات كبيرة بسبب التغير في جاذبية سوق أسهم الطرح للمستثمرين. وقد شهدت أسواق الأسهم، من وقت لآخر، تقلبات كبيرة في الأسعار، مما أثر على أسعار الأوراق المالية، والتي قد لا تكون ذات علاقة بأداء الشركة المصدرة أو توقعاتها. وعلاوة على ذلك، قد تكون نتائج عمليات الشركة المصدرة وتوقعاتها من وقت لآخر أقل من توقعات المحللين والسوق عموماً. ويمكن أن تؤدي أي من هذه الأحداث إلى انخفاض في سعر السوق للأسهم.

توزيع الأرباح

يحق لحاملي أسهم الطرح الحصول على توزيعات الأرباح المستقبلية المعلنه من الشركة المصدرة. ولا تسعى الشركة المصدرة إلى إنشاء احتياطات غير قابلة للتوزيع على المساهمين ما عدا تلك التي تفرضها القوانين والأنظمة.

انخفاض نسبة الملكية الحالية

إذا لم يقيم المساهمون الحاليون بممارسة حقهم بالاكْتتاب قبل آخر موعد لاستلام الطلبات ودفع كامل قيمة الأسهم المطلوب الاكْتتاب فيها، كما هو موضح في هذه النشرة، فستنخفض نسبة ملكيتهم وقدرتهم على التصويت في الشركة المصدرة، وبالتالي ستنخفض النسبة المئوية التي تمثل حصتهم الحالية في رأس مال الشركة المصدرة بعد انتهاء الاكْتتاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساهمين كما في تاريخ الاستحقاق الذين مارسوا حقوقهم الكاملة قد يتعرضون لانخفاض نسبة ملكيتهم، حيث سيتم تدوير عدد أسهمهم إلى أقرب عدد صحيح لأسهم الطرح. ومع ذلك، سيكون هؤلاء المساهمين قادرين على الاكْتتاب في أسهم إضافية، وهو الأمر الذي قد يمكنهم من المحافظة على أو زيادة نسبة ملكيتهم في الشركة المصدرة.

مخاطر نقص الطلب على حقوق الأولوية وأسهم الشركة أو العدول عن الاكْتتاب

لا يوجد ضمان بأن يكون هناك طلب كاف على أسهم الشركة من قبل المساهمين المؤهلين خلال فترة الطرح المتبقي، وفي هذه الحالة لن يكون هناك تعويض لأصحاب الحقوق غير الممارسة. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك ضمان أنه سيكون هناك طلب كاف في السوق على الأسهم التي يحصل عليها المكتتب من خلال ممارسة حقوق الأولوية، أو من خلال الطرح المتبقي. كما أنه لا يوجد أي ضمان لنجاح الاكْتتاب أو عدم العدول عنه وفي حالة العدول عن الاكْتتاب لن يتمكن أصحاب حقوق الأولوية بممارسة حقهم في الاكْتتاب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق ما يمكن أن يؤدي إلى خسارة صاحب حق الأولوية للثمن المسدد منه مقابل الحق دون أن يكون لهم حق الرجوع على الشركة أو على وكيل الاكْتتاب أو على وكيل المقاصة والإيداع بأي مطالبة أو تعويض.

ضرائب على دفعات أسهم الطرح

إن تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل غير مؤكد، ومن الممكن فرض ضريبة الدخل على حاملي أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

لا يمكن الجزم بإمكانية تطبيق قانون ضريبة الدخل الكويتي من عدمه على حاملي أسهم الطرح من الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (كما هو وارد في هذه النشرة "الضرائب"). إلا أن هناك احتمال لفرض ضريبة الدخل مستقبلاً على حاملي أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في حال قررت إدارة ضريبة الدخل في وزارة المالية في دولة الكويت ("إدارة الضريبة") و/أو المحاكم الكويتية أن العوائد الناتجة عن أسهم الطرح تمثل عملية "استثمار في دولة الكويت" (وبحسب تشكّل ممارسة لنشاط تجاري في دولة الكويت لغرض تطبيق قانون ضريبة الدخل في دولة الكويت)، حتى في حال عدم وجود أي محل إقامة لحامل أسهم الطرح في دولة الكويت أو في حال تم تأسيسه خارج دولة الكويت.

لم يصدر حتى تاريخ هذه النشرة عن إدارة الضريبة أي تصريح رسمي حول تفسيرها و/أو تطبيقها للمتطلبات المشار إليها في الفقرة السابقة أعلاه في إطار عملية مشابهة لعملية إصدار أسهم الطرح. كما أنه لم تعرض على المحاكم في دولة الكويت والتي يكون لها قرار الفصل في هذه المسألة) أية قضية تتعلق بتطبيق ضريبة الدخل على النحو المشار إليه أعلاه. وبناء عليه، وبالرغم من عدم وجود أي سوابق لفرض إدارة الضريبة لضريبة الدخل على أرباح أسهم الطرح من غير دول مجلس التعاون الخليجي في الحالات المشار إليها أعلاه، فإنه يستحيل التأكيد بشكل جازم كيف سيكون موقف إدارة الضريبة و/أو المحاكم الكويتية لجهة تطبيق قوانين الضرائب كما هي معرفة في القسم المنصوص عليه في نشرة الاكْتتاب هذه بشأن ("الضرائب") من الناحية العملية. كما أن موقف جهة تطبيق القوانين الضريبية في دولة الكويت لم يكن موحدًا بشكل عام.

في حال قررت إدارة الضريبة أو المحاكم الكويتية أن العوائد التي تسدد إلى حامل أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي والمتعلقة بأسهم الطرح المملوكة منه تمثل عملية استثمار داخل دولة الكويت (وتشكل بالتالي ممارسة لنشاط تجاري في دولة الكويت لغرض تطبيق ضريبة الدخل وفقاً للقانون الكويتي)، فإن الشركة المذكورة تصبح خاضعة للضرائب في دولة الكويت بواقع 15% على الربح الصافي واحتمالياً على الأرباح العائدة للشركة، وكذلك وجوب التصريح وتقديم الطلبات المناسبة في هذا الخصوص (بما في ذلك وجوب تقديم الإقرار الضريبي في دولة الكويت). بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتوجب على الشركة المصدرة أن تستقطع ما يعادل 5% من أي مبالغ تسدد مباشرة من الشركة المصدرة إلى حاملي أسهم الطرح في حالات محددة، بانتظار قيام حاملي أسهم الطرح المعني بتسوية وضعهم الضريبي. (يرجى مراجعة فقرة حجز نسبة من المبالغ الواجب سدادها- الضرائب- في هذا الخصوص).

في حين أن تطبيق أحكام قانون الضرائب الكويتي من عدمه هو غير مؤكد، فإن الشركة المصدرة لا تضمن بأن حاملي أسهم الطرح الذين هم من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لن يخضعوا لقانون ضريبة الدخل في الحالات المذكورة أعلاه. وعليه، فإنه يتوجب على المستثمرين المحتملين الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين للوقوف على النتائج المترتبة على تطبيق

قوانين الضرائب الكويتية والبلدان الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بشراء وتملك أسهم الطرح واستلام توزيعات الأرباح بموجب أسهم الطرح (يرجى مراجعة المنصوص عليه في نشرة الاكتتاب هذه بشأن الضرائب في هذا الخصوص).

كما يمكن تطبيق ضريبة الدخل على الشركات وغيرها من الهيئات في الكويت وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. إن الشركة المصدرة غير خاضعة حالياً لضريبة أرباح الشركات داخل الكويت. ولكن في 14 مارس 2016، وافق مجلس الوزراء الكويتي على خطة لتطبيق ضريبة دخل على الشركات بنسبة 10% على صافي أرباح الشركات الكويتية التي يمكن تطبيقها على الشركة المصدرة، وعلى أمناء الحفظ ومديري الأصول، والشركات، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات التجارية، وشركات مشابهة أخرى مؤسسة في دول أجنبية وعلى أي شخص طبيعي يمارس الأعمال التجارية في الكويت في السنوات القادمة. ولم يتم إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة المقترحة على الشركات حتى تاريخ هذه النشرة، حيث يصدر القانون عادةً من خلال إقراره في مجلس الأمة الكويتي وتوقيعه من أمير البلاد ونشره في الجريدة الرسمية. وبالتالي، في الوقت الحالي، فإن تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة المقترحة على الشركات بموجب قانون يشكلها المقترح من مجلس الوزراء أو اعتمادها ليس مؤكداً. وفي حال فرضت السلطات الكويتية أنظمة ضريبية جديدة على الشركة المصدرة (سواء فيما يتعلق بضريبة الشركات أو غيرها)، أو في حال أدخلت أي تغييرات أخرى على القوانين الضريبية التي تجعل القيام بأعمال تجارية في الكويت أقل جاذبية، قد يكون لذلك بالتالي أثر سلبي جسيم على الأعمال التجارية للشركة المصدرة وعلى نتائج العمليات وعلى التدفق النقدي والوضع المالي.

وينص اقتراح القانون على فرض التزام محجوز ضمان الضريبة على الدفعات إلى المؤسسات غير المقيمة. حالياً، ينص اقتراح القانون على التزام محجوز ضمان الضريبة على الفوائد والأتعاب الفنية بنسبة 10% وعلى رسوم التأمين بنسبة 5% ولكن ليس على أرباح الأسهم.

ومن المتوقع تطبيق دولة الكويت قانون الضريبة على القيمة المضافة في الأشهر القليلة القادمة، في حين تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من عدم تأكيد تطبيق هذه الضريبة على الخدمات المالية، إلا أن التطبيق قد يسبب آثاراً اقتصادية على وضع الشركة المالي ونتائج أعمالها وآفاقها.

تغير القانون

تخضع الشروط والأحكام الخاصة بأسهم الطرح هذه للقانون الكويتي والممارسة الإدارية السارية في دولة الكويت كما في تاريخ هذه النشرة. ولا يمكن تقديم تأكيد بشأن تأثير أي تعديل محتمل على القانون الكويتي أو الممارسة الإدارية بعد تاريخ هذه النشرة، كما لا يمكن تقديم تأكيد بشأن ما إذا كان مثل ذلك التعديل أو التغيير قد يؤثر بالسلب على قدرة الشركة المصدرة على سداد توزيعات الأرباح أو الوفاء بالالتزامات الناشئة بموجب أسهم الطرح حسبما يكون الوضع.

قد تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في اتحاد نقدي

هناك احتمال أن تتخلى كل من مملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر عن العملات الوطنية لكل منهم لصالح عملة خليجية موحدة في المستقبل. وإذا تم اعتماد عملة خليجية موحدة، فإن التقارب والتوافق اللازم للقوانين والسياسات والإجراءات سوف يحدث تغييرات كبيرة على البنية الأساسية الاقتصادية والسياسية في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. وحتى الآن، لم يتم الإعلان عن جدول زمني رسمي لتطوير الاتحاد النقدي ولا توجد في الوقت الحالي أي تفاصيل لتشريعات أو سياسات جديدة. ورغم ذلك، يتعين على المساهمين والمستثمرين المحتملين أن يكونوا على علم بأن التشريعات الجديدة وأي تحول ناتج في السياسات والإجراءات النقدية في الكويت قد يؤثر على قدرة الشركة المصدرة على الوفاء بالالتزامات الناتجة عن الأسهم.

الضرائب

فيما يلي وصف عام لبعض الاعتبارات الضريبية الكويتية المتعلقة بالأسهم، ويعتمد ذلك الوصف على فهم الشركة المصدرة للتفسيرات والممارسات التاريخية والحالية لقوانين الضرائب في دولة الكويت من قبل إدارة ضريبة الدخل في دولة الكويت. ولا يفترض أن يمثل هذا الوصف تحليلاً كاملاً لكافة الاعتبارات الضريبية المتعلقة بالأسهم. وعلى المكتتبين المحتملين للأسهم الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين للوقوف على النتائج المترتبة على قوانين الضرائب السارية في البلاد التي يقيمون فيها لأغراض الضرائب، وكذلك القوانين الضريبية في الكويت فيما يتعلق بشراء وتملك الأسهم والتصرف فيها واستلام عوائدها و/أو أية مبالغ أخرى بموجب الأسهم. ويعتمد هذا الموجز على القانون الساري في تاريخ هذه النشرة، ويخضع لأي تعديل قد يطرأ على القانون بعد ذلك التاريخ (وكذلك أي تغيير قد يطرأ على تفسيرات وممارسات إدارة ضريبة الدخل الكويتية لذلك القانون).

الدفعات المسددة الخاصة بالأسهم

تتعهد الشركة المصدرة بأن كافة العوائد المتعلقة بالأسهم تتم في ظل الممارسة الحالية دون حجز أو اقتطاع لحساب الضرائب أو الرسوم، أو الضرائب المحلية أو الرسوم الحكومية أي كانت طبيعتها مما تفرضه دولة الكويت أو ما يفرض نيابة عنها، أو ما تفرضه أي جهة رسمية في دولة الكويت، أو من قبل أي جهة رسمية في دولة الكويت يكون لها صلاحية فرض الضرائب إذا كان المساهم من الأفراد الطبيعيين أو من الشركات الكويتية.

ضريبة الدخل

تفرض ضريبة الدخل بواقع 15% على صافي الدخل وأرباح رأس المال التي تحققها أية مؤسسة تمارس العمل أو التجارة في دولة الكويت، ومن الجانب التطبيقي، فإن إدارة ضريبة الدخل لا تفرض ضرائب على الشركات الكويتية التي يكون رأس مالها مملوكاً بالكامل لمواطنين كويتيين أو لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وتفرض ضريبة الدخل على أية هيئة مؤسسة أجنبية تكون مساهماً في إحدى الشركات الكويتية، وعلى الرغم من ذلك، فإن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2008 بشأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم 3 لسنة 1955 (ويشار إليها فيما بعد بـ "اللائحة") تنص على أن تفرض ضريبة دخل على الدخل المحقق "من أي عقد يتم تنفيذه كلياً أو جزئياً في دولة الكويت" و "الدخل الناتج من إقراض أموال داخل دولة الكويت".

ولا يخضع الأفراد الطبيعيين في الوقت الحالي لأي ضرائب دخل كويتية على الدخل أو الأرباح الرأسمالية التي يحققونها.

ولأغراض هذا الفصل، فإن مصطلح "هيئة مؤسسة" يشمل شركات الأشخاص من شركات التضامن أو شركات التوصية البسيطة أو المحاصة. ولا يتضمن مصطلح "هيئة مؤسسة" تكون خاضعة للضريبة أية شركة ذات شخصية اعتبارية تكون قد تأسست في إحدى الدول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي تكون مملوكة بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي فقط. وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن كل من دولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

رسم الطابع

طبقاً لأحكام القوانين الضريبية السارية في دولة الكويت، لا يستحق على المساهمين سداد أي رسوم طابع أو رسوم تسجيل أو ما شابه ذلك من الرسوم في دولة الكويت فيما يتعلق بإصدار الأسهم.

إسهام الشركة المصدرة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي

وفقاً للمرسوم الأميري المؤرخ في 12 ديسمبر 1976 وتعديلاته، تلتزم الشركة المصدرة كغيرها من الشركات المساهمة الكويتية بسداد مساهمة سنوية بمقدار 1% (واحد بالمائة) من صافي أرباحها السنوية (بعد الاستقطاعات الخاصة بالاحتياطي القانوني للشركة) إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الزكاة

تلتزم الشركة المصدرة بسداد نسبة 1% (واحد في المائة) من صافي أرباحها كزكاة طبقاً للقانون رقم 46 للعام 2006 والقرار الوزاري رقم 58 للعام 2007، وتعديلاتهما.

معلومات عامة

تغيير الوضع المالي

باستثناء ما تم الإفصاح عنه في هذه النشرة، لم يحدث أي تغيير سلبي مؤثر في الوضع المالي للشركة منذ 2021/12/31 وهو تاريخ آخر بيانات مالية مدققة.

مدقو الحسابات

السيد/ براك عبد المحسن العتيقي – مكتب العتيقي محاسبون قانونيون عضو في BKR إنترناشيونال

قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على الإصدار

تمت الموافقة على إصدار الأسهم بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصدرة الصادر بتاريخ 2022/10/23 والمنشور في جريدة الكويت اليوم في العدد 1612 بتاريخ 2022/12/4 والمؤشر به بالسجل التجاري للشركة المصدرة لدى وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2022/12/11، كما حصلت الشركة المصدرة على موافقة هيئة أسواق المال بدولة الكويت على هذه النشرة بتاريخ 2023/01/12.

الموافقات الرسمية

واعتمدت النسخة النهائية لنشرة الاكتتاب الماثلة من قبل هيئة أسواق المال في دولة الكويت بتاريخ 2023/01/12.

سجل المساهمين

تحتفظ الشركة المصدرة بسجل مساهمي الشركة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. طبقاً لأحكام قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما.

التسوية والمقاصة

يتم قبول تسوية المعاملات التي تتم على أسهم الشركة المصدرة والمقاصة بشأن أسهم رأس المال من خلال الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.

عقد التأسيس والنظام الأساسي

المحتويات	الصفحة
النظام الأساسي	ملحق - 1
عقد التأسيس	ملحق - 2

البيانات المالية

ملحق – 3 المحتويات
المعلومات المالية المرحلية المكثفة المراجعة غير المدققة للملتزم للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022
البيانات المالية المراجعة للملتزم كما في ولسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
البيانات المالية المراجعة للملتزم كما في ولسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
البيانات المالية المراجعة للملتزم كما في ولسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

المصدر

شركة المركز الطبي الكويتي القابضة ش.م.ك.م.
حولى - شارع ابن خلدون - قطعة 2 - قسيمة 01701، الدور 3، الوحدة 9، دولة الكويت

مدير الإصدار ووكيل الإكتتاب

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك. (عامّة) ("كامكو إنفست")

منطقة شرق، شارع خالد بن الوليد،

برج الشهيد

ص.ب. 28873 - الصفاة 13149

دولة الكويت

مدقق حسابات للجهة المصدرة

مكتب العتيقي محاسبون قانونيون عضو في BKR إنترناشيونال

شارع علي السالم، عمارة الثويني الدور الثالث

ص.ب. 636 الصفاة 13007

دولة الكويت

المستشار القانوني للشركة المصدرة

AL-HOSSAM LEGAL

الطريقي وشركاه للاستشارات القانونية والمحاماة

برج كيكو - الطابق 42

ص.ب. 5819 الصفاة 13059

دولة الكويت